

سلسلة  
مصر بين عهدين  
مرسي والسيسي  
دراسة مقارنة  
(1)

# التغيرات الدستورية والانتخابات



إشراف وتحرير  
محسن محمد صالح

إعداد  
باسم القاسم ربيع الدنان



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سلسلة  
مطر بين عهدين  
مرسي والسيسي  
دراسة مقارنة  
(1)

التجبرات الدستورية  
والانتخابات

إعداد

ربيع الدنان

باسم القاسم

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة  
للدراسات والاستشارات  
بيروت - لبنان

**Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi**  
**A Comparative Study**

(1)

**Constitutional Changes and the Elections**

**Prepared by:**

Basem al-Kassem and Rabi' al-Dannan

**Edited by:**

Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2016م – 1437هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-51-2

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

تصميم الغلاف

ربيع مراد

طباعة

CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

## فهرس المحتويات

3..... فهرس المحتويات

### الفصل الأول: تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011

حتى نهاية 2015 ..... (5-25)

7..... أولاً: ثورة 25 يناير 2011

11..... ثانياً: مصر تحت سيطرة المجلس العسكري

16..... ثالثاً: مصر تحت حكم محمد مرسي

18..... رابعاً: تطورات الأحداث بعد عزل مرسي واستلام السيسي للحكم

### الفصل الثاني: التغييرات الدستورية والانتخابات ..... (27-79)

29..... مقدمة

30..... أولاً: الاستفتاء على الدستور وتعديلاته:

30..... 1. الاستفتاء على دستور 2011 وتعديلاته

44..... 2. الاستفتاء على دستور 2012 وتعديلاته

49..... 3. الاستفتاء على دستور 2014 وتعديلاته

57..... ثانياً: الانتخابات التشريعية:

57..... 1. الانتخابات التشريعية 2011-2012

64..... 2. الانتخابات التشريعية 2015

68..... ثالثاً: الانتخابات الرئاسية:

68..... 1. الانتخابات الرئاسية 2012

72..... 2. الانتخابات الرئاسية 2014

76..... 3. مقارنة بين الانتخابات الرئاسية 2012 و2014

78..... خلاصة



# **الفصل الأول**

**تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة  
25 يناير 2011 حتى نهاية 2015**



## تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى نهاية 2015

### أولاً: ثورة 25 يناير 2011:

خلف التحول الدارماتيكي الانسيابي الذي مرت به تونس بُعيد انطلاق "ثورة الياسمين" في 14/1/2011، التي انتهت بفرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وما تبعها من شبه إجماع لدى القوى والأحزاب هناك باللجوء إلى المسار السياسي الديمقراطي كوسيلة وحيدة للانطلاق بالمرحلة الانتقالية المقبلة، انطباعاً لدى المواطن العربي والمتابع أن مصر التي انتقلت إليها عدوى "الربيع العربي" سائرة بالمسار ذاته؛ بحكم الطبائع الاجتماعية السياسية المتشابهة لدى الشعوب العربية، إضافة إلى التقارب المكاني والزمني.

إلا أن ما جرى من أحداث وتطورات متسارعة في الإقليم المصري، أجبر المتابع على الشروع في عملية تفكيك وتركيب للمشهد المصري بكل جوانبه، علّه يجد الإجابات حول أسباب انقلاب المشهد رأساً على عقب؛ فمن كان بالأمس ثورياً بات اليوم إرهابياً، ومن كان ينظر إليه سارقاً مارقاً نهب البلاد وأفسد العباد بات اليوم وطنياً مرحباً به.

لا شك أن عملية قراءة المشهد وتحليل الأحداث عملية صعبة، لذلك من المفيد أن تبدأ هذه القراءة منذ تاريخ تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، والوقوف على أبرز وأهم الأحداث التي وقعت في مصر بعد هذا التاريخ.

ما يلفت المتابع النظر هنا كلام محمد محسوب، وزير الشؤون القانونية المصرية بعهد الرئيس المعزول محمد مرسي، الذي وصف ما حدث في 11/2/2011 بأنه انقلاب عسكري أبيض قامت به المؤسسة العسكرية على حسني مبارك بهدف إجهاض ثورة 25 يناير. وقال محسوب إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة —الذي يملك أدوات الدولة العميقة وأخذ السلطة بتفويض من الرئيس حسني مبارك— استغل لحظة سقوط



مبارك و”ذهول” و”سذاجة” القوى السياسية ليفرض استراتيجيته ورؤيته، فوضع خريطة طريق مستعجلة تعتمد على الانتخابات دون تحقيق مطالب 25 يناير<sup>1</sup>.

وشدد محسوب على أن القوات المسلحة هي الوحيدة التي كانت تملك رؤية وخريطة طريق لإدارة مرحلة ما بعد سقوط مبارك، بينما القوى السياسية بمختلف توجهاتها لم تكن على دراية وخبرة بكيفية إدارة الدولة في تلك المرحلة، لأنها أصلاً لم تكن تتوقع سقوط مبارك بتلك السرعة ولم تضع احتمال سقوطه. ورأى محسوب أن كل القوى السياسية خُدعت ووقعت في ”ورطة السذاجة“ ما جعل النظام القائم يستمر، وأن الذي سقط هو فقط الوالي —أي مبارك— لأن المطلوب كان تغيير الوجه فقط. وقال إن المجلس العسكري لم يضحّ بمبارك ولا بشبكتة وإن إلقاء القبض على بعض الرموز كان إجراءً وقتياً لتفريغ حالة الغضب الشعبي<sup>2</sup>.

وكانت احتجاجات مصرية قد انطلقت في 2011/1/25 بعد أن تحوّل ”يوم الغضب المصري“، من مجرد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الإنترنت إلى حركة احتجاج لم تعرفها مصر منذ سنوات طويلة، حيث خرج الملايين إلى شوارع القاهرة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، في وقت بدا أن الاحتجاجات مفتوحة على احتمالات التصعيد، بعدما أصر المتظاهرون على البقاء في الشارع، متحدين دعوة السلطات المصرية إلى إنهاء تحركهم. وكانت أضخم التظاهرات في ذلك اليوم في القاهرة، وتحديدًا في ميدان التحرير، حيث قُدّر عدد المشاركين بما بين 40 إلى 50 ألفاً. وردد المتظاهرون شعارات موحدة من بينها ”أرحل أرحل يا مبارك“، و”عيش، حرية، كرامة إنسانية“، فيما كتب آخرون على الجدران شعارات ”يسقط حسني مبارك“<sup>3</sup>.

بالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين كانت أنشط وأقوى جماعات المعارضة في مصر، واعتقل أكثر من خمسة آلاف من أفرادها في سنة 2010، لم تتخذ قراراً مركزياً

<sup>1</sup> قناة الجزيرة الفضائية، ”برنامج شاهد على العصر“ موقع الجزيرة.نت، 2014/1/26، انظر: <http://bit.ly/236GX6z>

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> صحيفة السفير، بيروت، 2011/1/26.

بالمشاركة في مظاهرات 25 يناير، غير أنها لم تمنع من مشاركة أفرادها في المظاهرات، وتركت الأمر لتقديرهم، إذ لم تكن علامات الثورة واضحة، غير أنها حضرت بقوة في الأيام التالية، واتخذت قراراً مركزياً بالمشاركة الفعالة، وكانت سبباً رئيسياً في نجاح الثورة. وتعمدت ألا تظهر قوتها، وألا تعطي الثورة طابعاً إسلامياً أيديولوجياً، حتى يتم تحشيد أكبر قدر من الجماهير. وقد ذكر الكاتب عامر شماخ، في كتابه "الإخوان المسلمون وثورة 25 يناير"، العديد من المعلومات التي تؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا في طليعة الشعب المصري خلال الثورة، وأن وجودهم في أوساط الثوار كان عاملاً طمأنة للشعب المصري بأكمله. وقدم مجموعة من الشهادات التي أكدت دور الإخوان في الثورة، ومن بينها شهادة للسياسي والناشط المعروف محمد أبو الغار، وأستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة نادية مصطفى، ومحمد سليم العوا، والشاعر عبد الرحمن يوسف وغيرهم. واختار الكاتب بعض المواقف والنقاط الزمنية التي كانت فاصلة في نجاح تجربة الثورة في مصر، ومن بينها يومان فاصلان في تاريخها، وهما يوم جمعة الغضب 2011/1/28، ويوم موقعة الجمل أو الأربعاء الأسود في 2011/2/2.<sup>4</sup>

وبالرغم من استدعاء أمن الدولة المصري لأعضاء المكاتب الإدارية على مستوى المحافظات، وتهديدهم، فقد كان الرد من أعضاء المكاتب الإدارية "إننا نحن الإخوان جزء لا يتجزأ من نسيج هذا الوطن وسنشارك بقوة مع أبنائنا في المظاهرات". كما أعلن كل من القيادي في الجماعة محمد البلتاجي والمتحدث الرسمي باسمها عصام العريان مشاركة الإخوان في مظاهرات 25 يناير. مع الإشارة إلى أن الصحف المصرية الصادرة في 2011/1/26 أشارت إلى مشاركة الإخوان الفاعلة في تظاهرات 25 يناير. وتم الرد على مشاركة الإخوان باعتقال نصف مكتب الإرشاد و34 من قيادات الإخوان في 2011/1/27، منهم محمد مرسي، ومحمود عزت، وعصام العريان... ولم يخرجوا إلا في 2011/1/31 بعد حادثة فتح السجون وخروج البلطجية والمجرمين.<sup>5</sup>

كما شهد العديد ممن شاركوا في ثورة 25 يناير أن من تصدى للبلطجية يوم موقعة الجمل هم شباب الإخوان، وشهدوا بأنه لولا الله ثم الإخوان لتمّ إجهاض هذه الثورة،

<sup>4</sup> الجزيرة نت، 2013/3/15، انظر: <http://bit.ly/1ttEO8Y>

<sup>5</sup> موقع بوابة الأهرام، 2011/8/3، انظر: <http://gateold.ahram.org.eg/User/Topicsm/3823.aspx>

وكان ثبات شباب الإخوان ودفاعهم المستميت مع أعضاء روابط الألتراس عن المعتصمين في ميدان التحرير، خلال موقعة الجمل، من أبرز المواقف التي تحسب للجماعة خلال الثورة، بشهادة معارضيه قبل أصدقائهم. فقد تحدث رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس للتلفزيون الرسمي بشكل صريح أن الإخوان هم من قاموا بحماية الشباب المتظاهرين في موقعة الجمل. وحسب مؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر، فقد كان شباب الإخوان المسلمين في الصفوف الأولى للدفاع عن الميدان وقت هجوم البلطجية، و”مهما يكن من اختلاف معهم، فلا يستطيع أحد إنكار أو تجاهل كونهم فصيلاً ساهم في الثورة، وكان له دور في الـ 18 يوماً، حتى رحيل مبارك“. كما شهد لدور الإخوان الرئيسي والحاسم في نجاح الثورة، بشكل عام، وللتصدي لهجوم البلطجية يوم موقعة الجمل، بشكل خاص، كل من بلال فضل، وعلاء الأسواني، ومصطفى الفقي، والشيخ السلفي أحمد النقيب، ومصطفى بكري وأحمد شفيق<sup>6</sup>....

ونتيجة لتصاعد الاحتجاجات، طلب مبارك في 2011/1/28 من الحكومة التي يرأسها أحمد نظيف التقدم باستقالتها، وعيّن مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائباً له في 2011/1/29، وكلف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي 2011/1/31 كلف مبارك الفريق شفيق ببدء حوار مع المعارضة، وكلف سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حلّ كل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي. غير أن تلك التعديلات لم تكن لتوقف تحركات الثوار حيث احتشد في 2011/2/1 أكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة تلبية لدعوة القوى السياسية لمظاهرة مليونية للمطالبة برحيل مبارك، ليعلن بعدها مبارك أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة، كما صرح بأنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى إن فعل ذلك أن تغرق البلاد في فوضى<sup>7</sup>.

<sup>6</sup> المرجع نفسه؛ والجزيرة.نت، 2015/1/25، انظر: <http://bit.ly/1mcR0J>

للمزيد انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=RJ-iPgRJ6u4>

<https://www.youtube.com/watch?v=QzcKV8WZ58M>

<https://www.youtube.com/watch?v=mc6K43VVcAA>

<sup>7</sup> ثورة 25 يناير.. محطات وأحداث، الجزيرة.نت، 2014/1/25، انظر: <http://bit.ly/1WMjnff>

## ثانياً: مصر نحت سيطرة المجلس العسكري:

في تطور جديد، انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/2/10 بغياب مبارك، وأعلن البيان رقم واحد، وقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر. كما أعلن مبارك أنه قام بتفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان وفق ما يحدده الدستور، وطلب من مجلس الشعب تعديل خمسة مواد من الدستور، هي 76، و77، و88، و93، و198، وتقديم بطلب لإلغاء مادة سادسة هي 179، بما يفتح الباب أمام إلغاء قانون الطوارئ فور عودة الهدوء إلى البلاد. وتعهد مبارك أيضاً بتهيئة الظروف لإجراء انتخابات رئاسية نزيهة. واعتذر مبارك من أهالي ضحايا المظاهرات، مؤكداً أن دماء الضحايا لن تضيع هدراً، وسيحاسب المسؤولين عن العنف، وأعلن أنه لا يقبل إملاءات من الخارج.<sup>8</sup>

وفي 2011/2/11 أعلن عمر سليمان عن تنحي مبارك عن السلطة،... وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد<sup>9</sup>، ليخرج المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ذلك معلناً بيانه رقم 2، واعداداً بإنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية وضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة، وبيانه رقم 3، الذي أكد فيه على أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب المصري، الذي أطاح بنظام مبارك<sup>10</sup>. وأصدر البيان رقم 4 في 2011/2/12 معلناً فيه التزامه بكافة المعاهدات التي وقعها مصر، كما كلف الحكومة المصرية بتسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة أخرى<sup>11</sup>.

وفي 2011/2/13 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس، أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وانتخابات رئاسة الجمهورية. كما أعلن تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب. وأعلن المجلس أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات

<sup>8</sup> صحيفة الأهرام، القاهرة، 2011/2/11.

<sup>9</sup> الأهرام، 2011/2/12.

<sup>10</sup> صحيفة الحياة، لندن، 2011/2/12.

<sup>11</sup> صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2011/2/13.

في الداخل والخارج، وأكد على أن للمجلس الحق في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية التي يتولى فيها حكم البلاد<sup>12</sup>.

ويكمن القول إن ما شهدته مصر في الأيام الأخيرة من الثورة كان استلاماً مدروساً للحكم من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأدت ثورة 25 يناير إلى اعتقال رموز من عهد مبارك مثل وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإعلام أنس الفقي، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، ورئيس مجلس الشعب المحلول، أحمد فتحي سرور، والأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، ووزير البترول والثروة المعدنية الأسبق، سامح فهمي. وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود في 2011/2/28 قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة، والعقارية، والنقدية، والأسهم، والسندات، ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها، المملوكة للرئيس السابق حسني مبارك، وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصر. كما قرر النائب العام منع مبارك وأسرته من مغادرة البلاد. وفي 2011/3/8 أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام<sup>13</sup>. كما قرر المجلس العسكري في 2011/4/6 تشكيل لجنة للتحقيق في ثروة مبارك في إطار تحقيق شامل حول الفساد.

كما قدمت حكومة أحمد شفيق في 2011/2/24 اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقه طوال السنوات الماضية. غير أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجاب للمطلب الرئيسي من ثورة 25 يناير في 2011/3/3، وأعلن قبول استقالة شفيق، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة<sup>14</sup>.

وفي 2011/2/27 أعلنت لجنة التعديلات الدستورية المصرية استكمالها الجزء الثاني والأخير من مهامها، المنوطة بها من جانب المجلس العسكري الحاكم، والمتمثلة في إجراء تعديلات على أربعة قوانين تتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كي تكون موائمة للتعديلات الدستورية، ويجري استفتاء شعبي عليها قبل نهاية شهر آذار/ مارس. وقد

<sup>12</sup> الأهرام، 2011/2/14.

<sup>13</sup> الأهرام، 2011/3/1؛ وصحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2011/3/8.

<sup>14</sup> صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2011/3/4، انظر:

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=289535>

أثارت هذه التعديلات الدستورية المقترحة جدلاً في الشارع المصري. وكشف المستشار طارق البشري رئيس لجنة التعديلات الدستورية أنه عقب الانتهاء من انتخاب مجلسي الشعب والشورى، ستقوم لجنة تأسيسية بإعداد دستور جديد للبلاد خلال فترة ستة أشهر، على أن يطرح للاستفتاء خلال 15 يوماً عقب الانتهاء من إعداده<sup>15</sup>.

وقرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/4 إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور في 2011/3/19. والتعديلات المقترحة ستكون على المواد 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148 من الدستور، بجانب إلغاء المادة 179، وإضافة فقرة أخيرة للمادة 189، ومادتين جديدتين برقمي 189 مكرراً، و189 مكرر (1) إلى الدستور<sup>16</sup>. وجرى الاستفتاء على التعديلات المقترحة في التاريخ المحدد، وأظهرت النتائج أن 77.3% من المصريين قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 14,192,577 مصرياً، في مقابل 22.7% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 4,174,187 مصرياً؛ حيث شارك في الاستفتاء أكثر من 18.5 مليون مصري، من أصل 45 مليوناً ممن يحق لهم التصويت<sup>17</sup>.

كما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/28 عن إجراء 15 تعديلاً على قانون الأحزاب تتعلق بإجراءات إنشاء الحزب وشروط الانضمام إليه، وتضمنت النص على أن يكون إنشاء الحزب بمجرد الإخطار وإلغاء الدعم الحكومي، وحظر إنشاء أي حزب على أساس ديني أو طبقي أو جغرافي<sup>18</sup>. كما قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر في 2011/4/16 حلّ الحزب الوطني الديموقراطي، الذي كان حاكماً في عهد مبارك، وتصفية ممتلكاته وإعادة مقاره إلى الدولة.

وفي 2011/4/19 أعلنت لجنة تقصي الحقائق المعنية بأحداث الثورة المصرية أن الرئيس المخلوع حسني مبارك هو المتهم الأول بجرائم قتل المتظاهرين الأبرياء خلال الثورة، وكشفت عن أن عدد شهداء الثورة بلغ 846، وعدد المصابين 6,500 على الأقل<sup>19</sup>، فيما أعلنت مصادر حقوقية أن عدد الشهداء بلغ نحو 1,075 قتيلاً، وعدد المصابين

<sup>15</sup> الشرق الأوسط، 2011/2/28.

<sup>16</sup> الشرق الأوسط، 2011/3/5.

<sup>17</sup> الشرق الأوسط، 2011/3/21.

<sup>18</sup> صحيفة الخليج، الشارقة، 2011/3/29.

<sup>19</sup> الشرق الأوسط، 2011/4/20.

نحو 16,806 جرحى<sup>20</sup>. وذكرت لجنة تقصي الحقائق أن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي هو من أصدر أوامره للشرطة وقوات الأمن المركزي بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، بعد أن حصل على موافقة مبارك على تلك الخطوة، وإطلاق النار المستمر عدة أيام<sup>21</sup>. وفي 2011/5/5 قضت محكمة مصرية بالسجن لمدة 12 عاماً على العادلي عن تهمة التبريح وغسل الأموال، وتغريمه نحو 14 مليون جنيهه (نحو 2.4 مليون دولار)<sup>22</sup>. وقد استمرت حكومة عصام شرف في العمل حتى 2011/12/1، حيث كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قبل استقالته في 2011/11/21<sup>23</sup>. وأدت الحكومة التي شكلها كمال الجنزوري اليمين الدستورية في 2011/12/7<sup>24</sup>.

وتطورت الأحداث بعد ذلك حتى انتخابات مجلس الشعب التي بدأت مرحلتها الأولى في 2011/11/28، وانتهت في 2012/1/11، وأعلنت النتائج النهائية في 2012/1/21، والتي تمت بنظام القوائم النسبية على تلتين من المقاعد مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي. وقد أشادت العديد من المنظمات الحقوقية بهذه الانتخابات، والتي تم وصفها بأنها حدث تاريخي في التحول الديمقراطي لمصر بعد ثورة 25 يناير، وأنها تمت بحرية وشفافية، وأن التجاوزات التي حدثت خلال العملية الانتخابية لا ترقى إلى مستوى الانتهاكات بالمقارنة بما كان يحدث من انتهاكات جسيمة في انتخابات سابقة. وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة — الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين — بـ 235 مقعداً من أصل 498 مقعداً، بنسبة 47.2% من المقاعد، يليه حزب النور بـ 123 مقعداً، بنسبة 24%، وحزب الوفد الجديد بـ 38 مقعداً، وائتلاف الكتلة المصرية بـ 31 مقعداً، وبلغ عدد الأحزاب الممثلة بالمجلس 15 حزباً<sup>25</sup>. غير أن المحكمة الدستورية العليا المصرية قضت بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب في 2012/6/14، وتسلم

<sup>20</sup> موقع ويكي ثورة، انظر: <https://wikithawra.wordpress.com>

<sup>21</sup> الخليج، 2011/4/20.

<sup>22</sup> وكالة رويترز للأخبار، 2011/5/5، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE74407P20110505>

<sup>23</sup> المصري اليوم، 2011/12/1، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/130162>

<sup>24</sup> الأهرام، 2011/12/7.

<sup>25</sup> الأهرام، 2012/1/22.

مجلس الشعب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطاباً ينص على حلّه في اليوم التالي<sup>26</sup>، قبل أيام من تسلّم الرئيس محمد مرسي رسمياً منصبه رئيساً للجمهورية، وهو ما عدته دوائر سياسية مؤيدة لمرسي مخططاً لإفشال حكم مرسي عبر إفشال مؤسسات الدولة الدستورية.

وعلى الرغم من الحرص الشديد الذي أبدته المؤسسة العسكرية في مصر على إنجاح العملية الانتقالية في مصر، من خلال نجاح العملية الانتخابية، غير أنه يلاحظ وجود العديد من "الثغرات" التي بدت وكأنها متعمدة، للجوء إليها إذا لم تتوافق فيها نتائج الانتخابات مع رغبة المؤسسة العسكرية أو "الدولة العميقة". فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استخدمت المحكمة الدستورية العليا قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2011 لحل مجلس الشعب، حيث قضت المحكمة بأن القرار —والذي سمح لأعضاء الأحزاب بالترشح على ثلثي مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالقائمة والثلث المخصص للمقاعد الفردية، والذي زعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن القرار قد تمّ اتخاذه تحت ضغط الأحزاب— يُعد انتهاكاً دستورياً لحق المصريين في المساواة أمام القانون. ونتيجة لذلك فقد أكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي<sup>27</sup>.

وأجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة 2012/2/22–1/29، حيث تمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ264، بينما يُعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب المقبل، وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة بـ 105 مقاعد، بنسبة 58.3%، يليه حزب النور بـ 46 مقعداً، بنسبة 25%، وحزب الوفد الجديد بـ 14 مقعداً، وائتلاف الكتلة المصرية بـ 8 مقاعد<sup>28</sup>.

وفي 2012/5/24–23 جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي لم يستطع أيّ من المرشحين الـ 13 من حسم المعركة لصالحه، وتمت جولة الإعادة بين المرشحين اللذين حصلوا على المركزين الأوليين؛ مرشح حزب الحرية والعدالة

<sup>26</sup> الأهرام، 2012/6/15؛ واليوم السابع، 2012/6/16.

<sup>27</sup> الأهرام، 2012/6/15.

<sup>28</sup> صحيفة الشروق، القاهرة، 2012/2/25.



محمد مرسى، والفريق أحمد شفيق، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك. وأسفرت الانتخابات عن فوز مرسى، بعد حصوله على 13,230,131 صوتاً بنسبة 51.73% من الأصوات، وحصول شفيق على 12,347,380 صوتاً، بنسبة 48.27%<sup>29</sup>.

### ثالثاً: مصر نحت حكم محمد مرسى:

تسلم مرسى السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2012/6/30، وأعلن في 2012/7/8 قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب للعمل، ووفقاً للقرار فإن المجلس لن يكمل دورته القانونية، حيث ستجري انتخابات مبكرة بعد ستين يوماً من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد<sup>30</sup>. غير أن المحكمة الدستورية المصرية قضت بوقف تنفيذ قرار مرسى بعد يومين<sup>31</sup>.

قدّم كمال الجنزوري استقالة حكومته في 2012/6/25، وفقاً للقواعد الدستورية، بعد انتخاب مرسى رئيساً لمصر<sup>32</sup>، الذي كلف هشام قنديل بتشكيل الحكومة الجديدة في 2012/7/24، وأعلن عن تشكيلها في 2012/8/2<sup>33</sup>.

في 2012/8/13، عين الرئيس مرسى المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية، وأحال المشير محمد حسين طنطاوي، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، والفريق سامي عنان، رئيس الأركان إلى التقاعد، وعينهما مستشارين للرئيس، كما عين الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائداً عاماً للقوات المسلحة وزيراً للدفاع، واللواء صدقي صبحي لرئاسة الأركان<sup>34</sup>. وأكد مرسى أن قراراته ليست موجهة ضد أشخاص، أو إخراجاً لمؤسسات<sup>35</sup>.

<sup>29</sup> موقع انتخابات مصر، انظر: <http://elections.masreat.com/19302>

<sup>30</sup> الأهرام، 2012/7/9.

<sup>31</sup> رويترز، 2012/7/11، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86A00020120711?sp=true>

<sup>32</sup> الشروق، 2012/6/25.

<sup>33</sup> الأهرام، 2012/7/25 و 2012/8/3.

<sup>34</sup> الأهرام، 2012/8/13.

<sup>35</sup> اليوم السابع، 2012/7/12، انظر:

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=756061&SecID=12>

وفي محاولة منه لحماية الثورة، ومواجهة محاولات إفشاله في إدارة الحكم عبر إحداث اضطرابات متعمدة في الشارع، وشنّ هجوم إعلامي عنيف ضدّه، وانتقاد قراراته الرئاسية وزياراته الخارجية؛ أصدر الرئيس مرسي في 2012/11/22 إعلاناً دستورياً جديداً يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد، وحصّن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حقّ اتخاذ أي إجراءات وتدابير تجاه أي خطر يهدد ثورة 25 يناير، أو حياة الأمة، أو الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن. وبموجب الإعلان الجديد تكون قرارات رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد "نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أيّ جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أيّ جهة قضائية"<sup>36</sup>.

أثار الإعلان الدستوري ردود فعل لدى بعض القوى، حيث قال محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، إن "الدكتور مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية ونصب نفسه حاكماً بأمر الله... الثورة أجهضت لحين إشعار آخر". وحذّر عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر، من حدوث اضطرابات جديدة، وشدد على أن "لا عودة للديكتاتورية... لن يقبل المصريون بفرض الديكتاتورية". ورأى خالد علي، المرشح الرئاسي السابق، أن إعلان مرسي "عبث دستوري" أدخل الوطن في "نفق مظلم"، وأن "الثورة هي الطريق الوحيد لمواجهته". وقال جورج إسحاق، وكيل مؤسسي حزب الدستور، إن القرارات التي اتخذها الرئيس مرسي تمثل قفزة إلى المجهول، وإن "ما حدث هو انقلاب على الشرعية والقانون". ودعا المستشار أحمد الزند، رئيس نادي قضاة مصر، إلى اجتماع طارئ لدراسة الأمر ولبحث تداعيات الموقف. وقالت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، "السلطة القضائية أصبحت الآن كلها في مواجهة رئيس مارق على الشرعية"<sup>37</sup>.

في المقابل، قال عصام درباله، رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية في مصر، إن الجماعة تدعم قرارات الرئيس مرسي، وتتمنئها، وإن "قرارات الرئيس مرسي حماية للثورة من عبث النائب العام المصري السابق، وعبث بعض أعضاء المحكمة الدستورية

<sup>36</sup> الشرق الأوسط، 2012/11/23.

<sup>37</sup> المرجع نفسه.

العليا الذين كانوا يمثلون النظام السابق ويسعون إلى القضاء على كل مؤسسات الدولة التي يتم بناؤها<sup>38</sup>.

ونتيجة للإعلان الدستوري تم إنشاء جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تكتل سياسي معارض للإعلان ويضم أكثر من ثلاثين حزباً سياسياً وحركة سياسية<sup>39</sup>، ومعظمها ذات توجهات ليبرالية أو يسارية.

وخلال كانون الأول/ديسمبر 2012 أقر المصريون دستوراً جديداً لمصر، حيث أعلن المستشار سمير أبو المعاطي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور، والتي جرت على مرحلتين في 15 و2012/12/22. وقال إن نسبة من قالوا "نعم" لمشروع الدستور كانت 63.8% مقابل 36.2% لمن قالوا "لا"<sup>40</sup>.

## رابعاً: تطورات الأحداث بعد عزل مرسي واستلام السياسي للحكم:

شهدت مصر بعد ذلك اضطرابات سياسية متواصلة على خلفية اتهام المعارضين للرئيس مرسي بتكريس السلطة في أيدي الإخوان المسلمين، وبالعجز عن إنقاذ الوضع الاقتصادي المتردي. وتم إنشاء "حركة تمرد"، وهي حركة معارضة للرئيس مرسي، انطلقت في نهاية نيسان/أبريل 2013، ودعت لسحب الثقة من مرسي، وطالبت بالإعلان عن انتخابات رئاسية مبكرة. وتعدّ الحركة هي الداعي الرئيسي لمظاهرات 2013/6/30، مستندة في ذلك إلى توقعات قالت إنها جمعتها من نحو 22 مليون مصري يؤيدون مطالبها. وقالت جماعة الإخوان المسلمين إن ما جمعه تمرد من توقعات لا يمكن أن يكتسب مصداقية، خصوصاً وأنه لم يحظ بإشراف قضائي، أو رقابة من مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، كما أن جمع التوقعات لا يعتد به كمسوغ قانوني ودستوري لتغيير الرئيس الذي يجب أن يتم عبر صناديق الاقتراع<sup>41</sup>.

<sup>38</sup> المرجع نفسه.

<sup>39</sup> الأهرام، 2012/11/24.

<sup>40</sup> الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2012، انظر: <https://referendum2012.elections.gov/eg/results/referendum-results>

<sup>41</sup> الجزيرة نت، 2013/6/29، انظر: <http://bit.ly/25Uu4BC>

وحظيت حركة تمرد بدعم تيارات وقوى وشخصيات بارزة في المعارضة، أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، ونقابة المحامين،... وقال القائلون عليها إن حملتهم جزء من المعارضة، وهدفها استعادة الثورة المصرية، وإنها تضع تصوراً لما بعد مرسي بالتنسيق مع بعض القوى السياسية، يتمثل في أن تنتقل السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا ليكون رئيساً شرفياً، وتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة شخصية سياسية ذات قبول شعبي، على أن يتم إسناد ملف الأمن القومي وحماية البلاد إلى مجلس الدفاع الوطني. وتقول الحركة إن التصور النهائي للمرحلة الانتقالية سيستمر من ستة شهور إلى عام كحد أقصى، وإنها تتبع النهج السلمي كعقيدة راسخة في معارضتها للرئيس، كما تشدد على حرمة الدم المصري وعدم استخدامها للعنف<sup>42</sup>.

ورأى محللون أن حركة تمرد هي صنعة المخابرات المصرية، وتولت رموز الحزب الوطني المنحل تمويلها، في خطوة تهدف إلى منح الانقلاب العسكري غطاء شعبياً، عبر قيام الحركة بجمع توقيعات من المصريين، تطالب برحيل مرسي. كما شكك الكثير من المتابعين في هذه الحملة، وفي أهداف تأسيسها، ووصفها البعض بأنها "مأجورة"، وتم تمويلها لصالح القائمين بالانقلاب العسكري، خصوصاً بعد وضع اسمي مؤسسي الحركة محمود بدر ومحمد عبد العزيز في لجنة الخمسين لإعداد الدستور المصري بشكل غير مبرر<sup>43</sup>. وبدأت حملة تمرد تتعرض لانشاقات في صفوفها في تشرين الأول/أكتوبر 2013، حيث اتهم بعض أعضائها مؤسسي الحملة بأنهم على علاقة برجال نظام مبارك السابق، واتهموهم بالفساد المالي والسعي نحو تحقيق أهداف ومكاسب خاصة<sup>44</sup>.

وخرجت مظاهرات في عدة محافظات مصرية في 2013/6/30، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس مرسي، تطالب برحيله. وفي اليوم التالي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يمهّل فيه القوى السياسية 48 ساعة "لتحمل أعباء الظرف التاريخي"، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة

<sup>42</sup> المرجع نفسه.

<sup>43</sup> موقع البوابة نيوز، 2013/8/9، انظر: <http://www.albawabhnews.com/102759>

<sup>44</sup> المصري اليوم، 2013/10/25، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/332273>

وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/12/12، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131212\\_egypt\\_tamarod\\_divison](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131212_egypt_tamarod_divison)

ستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها<sup>45</sup>. وترافق ذلك مع استقالة بعض الوزراء والمستشارين للرئيس مرسى. وفي 2013/7/2 أصدرت الرئاسة المصرية بياناً جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب"<sup>46</sup>.

وأعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسى في 2013/7/3 عزل الرئيس مرسى، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور. وأعلن السيسى، بعد لقائه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية، أبرزهم محمد البرادعي، وشيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد، أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر، أبرز نقاطها<sup>47</sup>:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية، قوية وقادرة، وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تمّ تعطيله مؤقتاً.

وفي 2013/7/9 أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستورياً تضمن 33 مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية<sup>48</sup>، كما أعلن تعيين البرادعي نائباً للرئيس، وكلف حازم الببلاوي بتشكيل الحكومة المؤقتة، خلال المرحلة الانتقالية في مصر<sup>49</sup>.

<sup>45</sup> الشروق، 2013/7/1، انظر: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a>

<sup>46</sup> الجزيرة نت، 2013/7/2، انظر: <http://bit.ly/1S3ulFb>

<sup>47</sup> صحيفة الجمهورية، القاهرة، 2013/7/4.

<sup>48</sup> بي بي سي، 2013/7/9، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708\\_egypt\\_new\\_constitution.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_new_constitution.shtml)

<sup>49</sup> الحياة، 2013/7/10.

ومقابل التظاهرات المعارضة للرئيس مرسي، بدأ مؤيدوه الاعتصام في 2013/6/28 في عدة ميادين أبرزها ميداني رابعة العدوية في القاهرة والنهضة في الجيزة، وكان لافتاً للنظر أن عدد المعتصمين قد وصل في أكثر الأيام إلى أكثر من مليون شخص في كل ميدان<sup>50</sup>. استمرت الاعتصامات حتى 2013/8/14، حيث قامت الشرطة المصرية مدعومة بقوات من الجيش بفضّ اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة، مما خلف أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى. فبعد 14 ساعة استغرقتها عملية فضّ الاعتصام، تعددت التقديرات الخاصة بأعداد القتلى، سواء تلك التي أعلنتها السلطات المصرية، أم تلك المعلنة من قبل التحالف المؤيد للرئيس المرسي، أم من الجهات المستقلة<sup>51</sup>.

فقد قالت وزارة الصحة المصرية في 2013/8/15 إن أعداد الضحايا في رابعة 288 قتيلاً، وارتفع الرقم إلى 333 في 2013/9/13، وإلى 377 في 2013/11/5. غير أن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي قال في 2014/3/4 إن الحصيلة لم تتجاوز 312 شخصاً. وبعد يوم واحد من تصريحات السيسي، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان — وهو جهة حكومية — تقريراً قال فيه إن حصيلة القتلى بلغت 632 قتيلاً، منهم ثمانية عناصر من الشرطة<sup>52</sup>.

في المقابل، قدمت المصادر غير الرسمية أرقاماً أكبر بكثير من تلك التي تداولتها الدوائر الرسمية، فقد أعلن التحالف الداعم لمرسي في 2013/8/15 أن إجمالي الوفيات في فضّ اعتصام رابعة وحده بلغ 2,600 قتيل، وهو العدد نفسه الذي أصدره المستشفى الميداني في رابعة. وصدرت تصريحات مختلفة عن قيادات بجماعة الإخوان المسلمين ترفع العدد إلى 5,000، وهو ما فسرتة مصادر إخوانية بـ”عدم وجود توثيق دقيق لأعداد القتلى بسبب احتراق سجلات المستشفى الميداني أثناء الفض“<sup>53</sup>.

وقال موقع ”ثورة ويكي“ إن عدد قتلى رابعة العدوية بلغ 904 قتلى، بالإضافة إلى 7 آخرين من الشرطة. أما منظمة العفو الدولية Amnesty International فذكرت في

<sup>50</sup> للمزير انظر: اليوم السابع، 2013/6/30.

وانظر أيضاً: موقع مصر العربية، 2013/7/11، في: <http://bit.ly/28AT93e>

<sup>51</sup> الجزيرة.نت، 2014/3/6، انظر: <http://bit.ly/1OmWigC>

<sup>52</sup> المرجع نفسه.

<sup>53</sup> المرجع نفسه.

بيان لها في 2013/8/16 أن عدد الضحايا تعدى الـ 600 شخص، وأشارت المنظمة في تقرير لها في 2015/8/14 إلى أن عدد الضحايا بلغ نحو 1,000<sup>54</sup>. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch في 2013/8/20، إن عدد الضحايا بلغ على الأقل 337 قتيلًا، وأشارت المنظمة في تقرير لها في بداية سنة 2016 إلى أن عدد الضحايا بلغ ما لا يقل عن 55817<sup>55</sup>. ومن جانبها قدرت مؤسسة الكرامة الدولية لحقوق الإنسان Alkarama For Human Rights—وهي جهة غير حكومية— في 2013/10/17 عدد الضحايا بـ 985 شخصاً<sup>56</sup>.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن اعتصامي رابعة والنهضة كانا انعطافاً سياسياً، والتحاماً مع ثورة 25 يناير، على الرغم من فداحة المشهد المصري بعد عزل الرئيس مرسي، وكارثية التوغل في المذابح التي مارسها النظام المصري، واستمرار ضخ وسائل الإعلام البرامج المساندة للانقلاب، وشرعنته قتل معارضيه<sup>57</sup>. كما أكد أحمد مطر، رئيس المركز العربي للبحوث السياسية والاقتصادية، أن اعتصام رابعة كان ظاهرة غير مسبوقة في علم السلوك السياسي، وتستحق الدراسة والبحث العلمي المنهجي الدقيق. وقال مطر في تدويته له على فيس بوك Facebook، إن:

اعتصام رابعة العذوية يستحق الدراسة للإجابة على سؤال هام، ما هو السر الذي ينفرد به هذا الاعتصام؟.. وما هي دوافع ملايين المعتصمين التي تحفزهم على البقاء 36 يوماً متصلة [تدويته مطر كانت قبل عشرة أيام من فض الاعتصام].. في ظروف معيشية شديدة القسوة؟ وبعد مجازر الحرس الجمهوري ومذابح المنصة التي استشهد فيها المئات؟، وبعد تهديدات متتالية بفض الاعتصام بالقوة من عدة جهات؟

مضيفاً أن ”اعتصام رابعة يستحق التوثيق الإعلامي وأن يترجم إلى أفلام تسجيلية“<sup>58</sup>.

<sup>54</sup> موقع منظمة العفو الدولية، 2015/8/14، انظر: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/08/egypt-blood-death-and-flames-memories-of-the-rabaa-massacre/>

<sup>55</sup> موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2016/1/20، انظر: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285700>

<sup>56</sup> الجزيرة نت، 2014/3/6.

<sup>57</sup> الجزيرة نت، 2013/7/31، انظر: <http://bit.ly/1YoWUVb>

<sup>58</sup> صحيفة الشعب الجديد، القاهرة، 2013/8/4، انظر: <http://bit.ly/24NJ0eM>

وقضت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة في 2013/9/23 بحظر أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين وأي مؤسسة متفرعة منه، أو تابعة له تم تأسيسها بأمواله، والتحفز على جميع أمواله العقارية والسائلة والمنقولة، سواء كانت مملوكة أم مؤجرة له، وكذلك كل العقارات والمنقولات والأموال المملوكة للأشخاص المنتمين إليه، لإدارتها بما يتفق والغرض من إنشائها وطبقاً لقوانين الدولة المصرية<sup>59</sup>. وأعلنت الحكومة المصرية في 2013/12/25 تنظيم الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية"، وقررت محاكمة قياداتها وأعضائها بتهمة "الإرهاب" وفق المادة رقم 86 من قانون العقوبات التي تتضمن عقوبات تتراوح بين السجن خمسة أعوام وتصل إلى الإعدام<sup>60</sup>. كما أعلن وزير التضامن الاجتماعي المصري أحمد البرعي أن لجنة إدارة أصول وأملاك جماعة وجمعية الإخوان المسلمين التي شكلتها الحكومة، قررت التحفظ على 1,130 جمعية أهلية، و137 مدرسة وشركات لها علاقة بجمعية الإخوان، وذلك تنفيذاً لحكم قضائي صادر في أيلول/سبتمبر 2013<sup>61</sup>.

وفي 2013/11/4 ظهر الرئيس المعزول محمد مرسي للمرة الأولى منذ عزله في أولى جلسات محاكمته في قضايا التحريض على العنف، وهي القضية الأولى من بين عدة قضايا أحيلت ضده، بعضها تصل عقوبتها للإعدام<sup>62</sup>.

وصوّت المصريون على مشروع الدستور المصري—الذي تمّ تعديله عن نسخة 2012 من قبل لجنة الخمسين، التي ترأسها عمرو موسى— في النصف الأول من كانون الثاني/يناير 2014، حيث شارك في الاستفتاء 38.6% ممن هم مسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور 98.1%، بينما رفضه 1.9%، وذلك وفقاً للجنة المنظمة للاستفتاء<sup>63</sup>.

<sup>59</sup> الجمهورية، 2013/9/24.

<sup>60</sup> الحياة، 2013/12/26.

<sup>61</sup> الحياة، 2013/12/26.

<sup>62</sup> المصري اليوم، 2013/11/5، انظر:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=402330>

<sup>63</sup> الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، انظر:

<https://referendum2014.elections.eg/results/referendum-results>



وتقدم حازم الببلاوي باستقالة الحكومة في 2014/2/24، في ظلّ إضرابات عمالية في قطاعات عديدة<sup>64</sup>. وقال حسام عيسى، وزير التعليم العالى والنائب الثانى لرئيس الحكومة، إن الحكومة تمت إقالتها ولم تستقل كما أعلن رسمياً<sup>65</sup>. وتمّ تكليف إبراهيم مطب بتشكيل الحكومة، التى استمرت حتى تاريخ إعلان النتائج النهائية للرئاسة المصرية.

وفي 2014/3/26 أعلن السيسى استقالته من الجيش، كما أعلن عزمه خوض الانتخابات الرئاسية<sup>66</sup>. وفي أيار/ مايو 2014 جرت الانتخابات الرئاسية بمشاركة السيسى وحمدى صباحى، وأعلنت لجنة الانتخابات نتيجة التصويت في 2014/6/3 بفوز السيسى بنسبة 96.9%، وحصول صباحى على 3.1%<sup>67</sup>.

كما قام مطب بتشكيل حكومة ثانية بعد فوز السيسى بانتخابات الرئاسة، وحلفت الحكومة اليمين الدستورية في 2014/6/17. وقدم مطب استقالته في 2015/9/12، وكلف السيسى شريف إسماعيل بتشكيل الحكومة، التى أدت اليمين الدستورية في 2015/9/19.

ووسط أجواء من الانقسام السياسى الحاد دُعي الناخبون المصريون لاختيار ممثليهم في ما سيكون أول برلمان منتخب بعد عزل الرئيس مرسى، وأعلن السيسى خريطة مستقبل، وأجريت العملية الانتخابية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015 على مرحلتين. وعلى الرغم من حملات السلطات المصرية للدفع بأكبر عدد ممكن من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وفرض غرامات مالية على المتخلفين، فقد فشلت في ذلك، وكان خيار المقاطعة، المنظمة أو العفوية، الذى نجح في كشف حجم شعبية سلطة الرئيس السيسى. وقد سُجل إقبال ضعيف جداً من المواطنين، وأشار إلى ذلك عمر مروان، المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، الذى قال إن لجان التصويت بمحافظات المرحلة الأولى من الانتخابات شهدت إقبالاً ضعيفاً في الساعات الأولى من بدء العملية الانتخابية،

<sup>64</sup> الحياة، 2014/2/25.

<sup>65</sup> موقع مصر العربية، 2014/3/2، انظر: <http://bit.ly/1ttFCe0>

<sup>66</sup> السفير، 2014/3/27.

<sup>67</sup> الموقع الرسمى للجنة الانتخابات الرئاسية، انظر:

<https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results>

حيث صرح بأن النسبة وصلت إلى 1%<sup>68</sup>. وعرض التلفزيون الرسمي المصري صوراً لمراكز الاقتراع وهي شبه خالية من الناخبين، وذلك على الرغم من منح الحكومة الموظفين في مؤسساتها إجازة نصف يوم لتشجيعهم على التصويت. وقال مراسل لقناة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) (British Broadcasting Corporation (BBC في القاهرة إن هناك دلائل ضئيلة على مشاركة الشباب الذين ينتمون إلى الجيل المشارك في ثورة 25<sup>69</sup>. وفازت قائمة ”في حب مصر“، المؤيدة للرئيس السيسي، والتي تضم أحزاب المصريين الأحرار، والوفد، ومستقبل وطن، بـ 120 مقعداً، هي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. فيما فاز المستقلون بالعدد الأكبر من المقاعد المخصصة للفردى، والبالغ عددها 448 مقعداً<sup>70</sup>.

وهكذا تطورت الأحداث، وبدا المشهد المصري وكأنه قد عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي مبارك؛ حيث برأت محكمة جنايات القاهرة مبارك وسبعة من كبار المسؤولين الأمنيين في عهده. كما ألغت محكمة النقض حكماً آخرًا بحبسه ثلاثة أعوام، وحبس نجليه أربعة أعوام في قضية استيلاء على أموال عامة، وأمرت بإعادة محاكمتهم، قبل أن يتم الإفراج عنهما بانتظار إعادة المحاكمة. وعادت جماعة الإخوان المسلمين جماعة محظورة، وعادت عملية كبت حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، والحرية العامة....

<sup>68</sup> موقع العربية.نت، 2015/10/18، انظر: <http://bit.ly/1S3tKmN>؛ وانظر: صحيفة العربي الجديد، لندن، 2015/10/19، في: <http://bit.ly/1jwDHQW>؛ وموقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2015/12/1، انظر: <http://www.elwatannews.com/news/details/848460>

<sup>69</sup> بي بي سي، 2015/10/19، انظر: [http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018\\_egypt\\_elections\\_second\\_day](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018_egypt_elections_second_day)

<sup>70</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية، انظر: <https://www.elections.eg>



## **الفصل الثاني**

### **التغيرات الدستورية والانتخابات**



## التغيرات الدستورية والانتخابات

### مقدمة:

أجمع المصريون، بعد ثورة 25 يناير، على طي صفحة الاستبداد والفساد، التي سادت البلاد فترة طويلة من الزمن. كما كانوا أشد الناس حرصاً على تحقيق مطالب الثورة المتمثلة بالحرية، والعيش الكريم، والنهضة، والإصلاح. لذلك فقد أقبلوا على صناديق الاقتراع بقوة، في محاولة منهم لتغيير المشهد، من خلال التصويت والانتخابات النزيهة المراقبة....

خاض الشعب المصري، حتى تاريخ الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في تموز/ يوليو 2013، خمس ممارسات ديموقراطية انتخابية، شهد لها بالنزاهة والحيادية، حيث أُجريت تحت إشراف قضائي، وبمراقبة من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية. وأظهرت جميع الاستحقاقات الانتخابية، التي تم معظمها في عهد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي، قوة التيار الإسلامي ومؤيديه، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، حيث قالت الصناديق "نعم" لتعديل الدستور في مناسبتين، وأعطت الأغلبية لهم في مجلسي الشعب والشورى، وتوجتها بفوز الرئيس محمد مرسي بالرئاسة. وذلك بالرغم من الحملات الإعلامية المضادة، والدعاية المحرصة على الحركات الإسلامية، ورجالاتها، والتي لم تتوقف مع الانقلاب على الشرعية، من خلال إبطال مجلس الشعب، وعزل الرئيس مرسي، وتعطيل الدستور.

وبالمقابل فقد أظهرت مسارات الأحداث المصرية بعد عزل مرسي أزمة حقيقية تعيشها البلاد، فقد أعلن قادة الانقلاب عن مواعيد محددة لإحداث انفراجة في المشهد المصري، ووضعوا خريطة لذلك، فشكّلوا لجنة لوضع الدستور، اختلفت عن سابقتها شكلاً ومضموناً، وتأخرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبقي البلد وقتاً طويلاً خاضعاً للمؤسسة العسكرية، بالرغم من وجود رئيس مؤقت. فقد كان الحاكم الفعلي لمصر وزير الدفاع، قائد الانقلاب، عبد الفتاح السيسي، والذي رسّم سيطرته على مقاليد الحكم من خلال انتخابه رئيساً، في انتخابات ذكّرت العالم بالمشهد المصري قبل ثورة

25 يناير. وهو ما تكرر في الانتخابات التشريعية، التي أبرزت القوى المؤيدة للانقلاب، وعملت على تهميش عدد كبير من الأحزاب، منها من شارك بالانقلاب.

نسلط الضوء في هذه الدراسة على تطور العمليتين الدستورية والانتخابية في مصر بعد ثورة 25 يناير. فقد تمّ تعديل الدستور والاستفتاء عليه في ثلاث مناسبات، وتمّ إجراء انتخابات تشريعية في مناسبتين، كما تمّ انتخاب رئيسين للبلاد خلال سنتين، تمّ تعيين بينهما رئيساً مؤقتاً. وسنتعرض خلال سردنا للأحداث لأبرز المحطات، وأبرز الأحداث التي رافقت التطورات السريعة للمشهد المصري خلال أربع سنوات.

## أولاً: الاستفتاء على الدستور وتعديلاته:

### 1. الاستفتاء على دستور 2011 وتعديلاته:

بعدما أعلن نائب الرئيس المصري عمر سليمان تنحي الرئيس حسني مبارك في 2011/2/11، وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/2/13 بيانه الخامس، أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وانتخابات رئاسة الجمهورية، معلناً في البيان ذاته تعطيل العمل بالدستور، وحلّ مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب<sup>1</sup>.

وقد عين المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/2/14 لجنة برئاسة المستشار طارق البشري، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الأسبق، من أجل إجراء تعديلات على دستور 1971، الذي تمّ تعطيله بموجب الإعلان الدستوري. وتختص اللجنة بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور، وتعديل المواد 88 و77 و76 و189 و93، وكافة ما يتصل بها من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديموقراطية ونزاهة انتخابات

<sup>1</sup> البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2011/2/14، انظر: <http://www.sis.gov.eg/Ar>

رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى. كما تختص اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل، وحدد المجلس للجنة مهلة عشرة أيام للانتهاء من عملها<sup>2</sup>.

وفي 2011/2/24 أعلنت لجنة إجراء تعديلات على الدستور الانتهاء من التصورات النهائية لدستور 1971 المعدل، وتستعد لعرض الشكل النهائي على المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي 2011/2/27، أعلنت اللجنة استكمالها الجزء الثاني والأخير من مهامها، على أن يجري استفتاء شعبي عليها قبل نهاية شهر آذار/ مارس. وقد أثارت هذه التعديلات الدستورية المقترحة جدلاً كبيراً في الشارع المصري، خصوصاً بعد اشتراطها على من يُنتخب رئيساً للجمهورية "أن يكون مصرياً وأن لا يكون قد حصل أو أي من والديه على جنسية دولة أخرى". وكشف المستشار طارق البشري أنه عقب الانتهاء من انتخاب مجلس الشعب والشورى، ستقوم لجنة تأسيسية بإعداد دستور جديد للبلاد خلال فترة ستة أشهر، على أن يطرح للاستفتاء خلال 15 يوماً عقب الانتهاء من إعداده<sup>3</sup>.

وقرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/4 إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات المقترحة للدستور في 2011/3/19. والتعديلات المقترحة تتناول الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية، وكيفية قبول الترشح لهذا المنصب وإجراءاته، ومدة الرئاسة، وكذلك شروط الترشح لعضوية مجلس الشعب، والاختصاص بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وشروط إعلان حالة الطوارئ ومدتها<sup>4</sup>.

### المواد محل الاستفتاء:

- تعديل المواد: 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148.
- إلغاء المادة: 179.

<sup>2</sup> الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2011/2/15، انظر:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=44155#.ViYGlm7GrgY>

<sup>3</sup> صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2011/2/28.

<sup>4</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، نبذة عن تعديلات دستور 2011، انظر:

<https://referendum2011.elections.eg/2011-03-13-00-09-29.html>



- إضافة فقرة أخيرة للمادة 189.
- إضافة مادتين برقمي 189 مكرراً و189 مكرراً (1).

تباينت آراء الأحزاب والقوى السياسية المصرية حول موقفها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وشهدت الساحة السياسية المصرية انقساماً واضحاً بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. ففيما أعلن مؤيدون موافقتهم عليها، داعين أنصارهم للتصويت بـ”نعم“، أبدى معارضون رفضهم لها، مطالبين مؤيديهم بمقاطعتها أو التصويت بـ”لا“، وتحفظ فريق ثالث على فكرة التعجيل بالاستفتاء، مطالبين بفترة زمنية كافية لإجراء المزيد من النقاش والحوار المجتمعي حولها، ولمنح الوقت لبقية القوى التي شاركت في الثورة لترتيب أوراقها وتشكيل أحزاب قوية قادرة على المنافسة والتمثيل الجيد في البرلمان القادم، الذي سيضع ملامح الحياة السياسية للبلاد. ورأى المؤيدون أنها ”خطوة تمهيدية لتوفير المناخ الملائم لإعداد دستور جديد“، عن طريق ”جمعية تأسيسية ينتخبها الأعضاء المنتخبون بمجلسي الشعب والشورى“، وأنها تشكل ”نقطة كبيرة لا يمكن التقليل منها“، لكونها بمثابة ”الجسر للمرحلة القادمة“، خصوصاً بعدما ”أقرت الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات“ و”أنهت التوريث“، فضلاً عن كونها ضرورية ”لإنهاء حالة الفراغ السياسي، وإقامة الدولة“ وإعادة ”القوات المسلحة إلى ثكناتها“. وبرر الراضون للتعديلات موقفهم بأن ثورة 25 يناير أسقطت النظام والدستور معاً، وأنها ”لا تحقق طموح الثورة التي أسقطت النظام“، وأن ”عهد الحلول الوسط قد انتهى“، وأنها مجرد ”محاولة لإحياء دستور 1971، الذي أعلنت الثورة عن وفاته“، وأنها ”ترقيع للدستور البالي“<sup>5</sup>.

يأتي في مقدمة المؤيدين لهذه التعديلات جماعة الإخوان المسلمين، التي أعلنت موافقتها الصريحة عليها، ودعت إلى التصويت بالإيجاب لصالح التعديلات المقترحة. وأكد محمد مرسي، عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسم الإخوان حينها، أن ”الجماعة مع التعديلات التي أقرتها اللجنة المشكلة برئاسة المستشار طارق البشري“، داعياً الشعب إلى الموافقة عليها، باعتبارها ”خطوة أولى نحو المسار“ و”الأقرب إلى الطريق الصحيح“، مضيفاً أنها، وإن كانت ”غير كافية لإرضاء مطالب الثورة والثوار، إلا أن

<sup>5</sup> وكالة سويس انفو، 2011/3/17، انظر: <http://bit.ly/1Ynzm2F>

البلاد تمر بمرحلة حرجة، تتطلب الخروج من عنق الزجاجة من خلال تلك التعديلات التي تنقلنا إلى حالة الاستقرار“. كما أيدها حزب العمل، وحزب الوسط، والجماعة الإسلامية. ودعا المفكر الإسلامي محمد سليم العوا إلى المشاركة في الاستفتاء والتصويت بـ ”نعم“<sup>6</sup>.

من ناحية أخرى، أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بياناً أعلنت فيه رفضها للتعديلات، ودعت الشعب إلى التصويت بـ ”لا“ في الاستفتاء، مطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار ”إعلان دستوري مؤقت“، كما طالبت جماعة الإخوان بمراجعة موقفها من التعديلات والنظر إلى ”المصلحة العليا للوطن“. وأكد البيان، الذي وقّع عليه أحزاب: الجبهة، والتجمع، والجمعية الوطنية للتغيير، وائتلاف شباب الثورة، والشيوعي المصري، وتحالف المصريين الأمريكيين، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني، أن ”دستور عام 1971 قد سقط بفعل ثورة 25 يناير، وأن سريان التعديلات المقترحة يُعيد الاعتبار إليه“. كما أعلنت أحزاب: الوفد، والتجمع، والجبهة، الناصري، والكرامة، والوفاق، والغد، وكل من محمد البرادعي، وعمرو موسى، رفضهم للتعديلات، ودعوا الناخبين للتصويت بـ ”لا“<sup>7</sup>.

وعلى الرغم من تصاعد الخلافات حول الموقف من التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، فإن الكثير من المعارضين يغفل مادة مهمة وردت في هذه التعديلات، ممكن أن تحل الإشكالية بين الرافضين والمؤيدين؛ وهي المادة 189 مكرر، والتي أضافتها لجنة التعديلات، والتي تنص على أن: ”يجتمع الأعضاء غير المعيّنين لأول مجلسي شعب وشورى تالين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189“. معنى هذه المادة أنه عقب الاستفتاء على هذه التعديلات الدستورية بالموافقة، سوف يتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وبعدها بستة أشهر سوف يجتمع هؤلاء النواب لوضع دستور جديد

<sup>6</sup> المرجع نفسه.

<sup>7</sup> المرجع نفسه.

بالكامل لمصر. وبالتالي فليس هناك خلاف بين المؤيدين والمعارضين على مسألة تغيير الدستور بالكامل، وإنما الخلاف يتركز فيمن يرى ضرورة استمرار الثورة حتى تغيير الدستور بالكامل، وانتخاب أعضاء البرلمان بموجب الدستور الجديد، وبين من يرى أن تأخير عودة الأوضاع لطبيعتها وإطالة الفترة الانتقالية، تعطي الفرصة لأنصار الثورة المضادة والمظاهرات الفتوية، ودعاة الفتنة الطائفية، والحزب الحاكم سابقاً، وكذا القوى الخارجية لإشعال مزيد من الأزمات<sup>8</sup>.

وفي 2011/3/19 جرى الاستفتاء على التعديلات التي اقترحتها لجنة التعديلات الدستورية، وأعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء في 2011/3/20 أن النتائج النهائية للاستفتاء أظهرت أن 77.27% من المصريين الذين شاركوا في التصويت قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 14,192,577 مصرياً، في مقابل 22.73% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 4,174,187 مصرياً. وكان عدد الأصوات الباطلة 171,190، أي أقل من 1%. حيث شارك في الاستفتاء أكثر من 18.5 مليون مصري، من أصل 45 مليوناً ممن يحق لهم التصويت، وبذلك تكون نسبة التصويت 41.19%<sup>9</sup>. وبالتالي فقد صبت نتائج الاستفتاء في صالح جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم.

مع الإشارة إلى أنه إذا كانت نتيجة الاستفتاء قد أسفرت عن تصويت بـ "لا"، لكان أُلغي العمل بدستور 1971، وكان سيقدر وضع دستور جديد قبل الانتخابات، وهو ما كان يرجح أن تمتد الفترة الانتقالية حتى الانتخابات المقررة في سنة 2012.

#### جدول رقم (1): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2011

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة	التصويت بـ "لا"	التصويت بـ "نعم"	عدد الأصوات
18,537,954	171,190	18,366,764	4,174,187	14,192,577	عدد الأصوات
100	0.92	99.08	22.73	77.27	النسبة المئوية (%)

<sup>8</sup> المرجع نفسه.

<sup>9</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، استفتاء على دستور 2011، انظر: <https://referendum2011.elections.gov.eg/referendum-results.html>

## أ. الإعلان الدستوري آذار/ مارس 2011:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في 2011/3/30 إعلاناً دستورياً من مادة 63، لتنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية المقبلة، تمهيداً لإعادة الحكم المدني، يتضمن أحكام المواد التي وافق عليها الشعب؛ للعمل بمقتضاها، وذلك لحين الانتهاء من انتخاب السلطة التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية<sup>10</sup>.

وقال عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء ممدوح شاهين إن الإعلان الدستوري تضمن قواعد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية والروافد المتعلقة بالترشح باعتبارها من القواعد المهمة للغاية التي تضمنتها التعديلات الدستورية التي أجري عليها الاستفتاء. وأشار شاهين إلى أن الإعلان الدستوري أكد على ضرورة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وأن تكون مدة الرئاسة أربعة أعوام، لا تجدد إلا مرة واحدة تالية فقط، مع إلزام رئيس الجمهورية بتعيين نائب له خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً فقط. وقال شاهين إن الإعلان الدستوري حدد مدة مجلس الشعب بخمسة أعوام، وقلص من صلاحيات مجلس الشورى بحيث تكون محدودة جداً. وذكر أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستتم خلال ستة أشهر من تاريخ إعلان الاستفتاء<sup>11</sup>.

وقال شاهين إن الإعلان تحدث عن حالة الطوارئ التي وردت في المادة 148 في الدستور السابق، حيث ستكون لمدة ستة أشهر، ولا يجوز تجديدها إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليها ولمدة ستة أشهر، وبعد ذلك يجري استفتاء عليها، مشدداً على أنه سيتم رفع حالة الطوارئ قبل إجراء الانتخابات البرلمانية. وقال: "إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيستمر في مباشرة اختصاصاته الواردة في هذا الإعلان إلى أن يتم انتخاب مجلسي الشعب والشورى على أن تنقل الاختصاصات المتعلقة بالتشريع ومراقبة الميزانية إلى مجلسي الشعب والشورى تلقائياً بعد انتخابهما، وعلى أن يمارس رئيس الجمهورية بعد انتخابه الاختصاصات الأخرى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة"<sup>12</sup>.

<sup>10</sup> للمزيد الاطلاع على الإعلان الدستوري، في: الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CaID=1685#.ViYI-W7GrgY>

<sup>11</sup> الشرق الأوسط، 2011/3/31.

<sup>12</sup> المرجع نفسه.

## ب. الإعلان الدستوري حزيران/ يونيو 2012:

وفي محاولة التوافقية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة للاستمرار في السيطرة والهيمنة على الحكم، أصدر في 2012/6/17، أي في اليوم الثاني لجولة الإعادة في انتخابات الرئاسة، إعلاناً دستورياً مكملاً يعيّن الجهة التي سيحلف اليمين أمامها الرئيس المنتخب، وهي المحكمة الدستورية العليا. كما حصّن الإعلان أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من العزل، ومنحهم حقّ تقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد، إذ نصّ الإعلان على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيله القائم يختص بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومدّة خدمتهم، ويكون لرئيسه الحالي جميع السلطات المقررة للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع<sup>13</sup>.

ونتيجة لذلك، قال خبراء ومراقبون إن الإعلان الدستوري المكمل قوّض من صلاحيات الرئيس المصري القادم بشكل يجعله "رئيساً بلا صلاحيات"، كما جعل من المؤسسة العسكرية مؤسسة مستقلة عن مؤسسة الرئاسة في مصر بل أقوى منها. وقالوا إن الرئيس القادم المنتخب لن يتسلم صلاحيات كافية لتنفيذ برنامجه الانتخابي، وقال المستشار أحمد مكي، نائب رئيس محكمة النقض السابق، إن كل السلطات والصلاحيات ستظل في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأشار مصطفى كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في مصر، إلى أن المجلس الأعلى سيظل أعلى سلطة تنفيذية في البلاد يليه الرئيس القادم، وقال إن "الرئيس القادم لا يمكنه فعل أيّ شيء دون الرجوع للمجلس العسكري، خاصة في ما يتعلق بالقوانين والمخصصات المالية اللازمة لتنفيذ برنامجه الانتخابي". واعتقد السيد أن الرؤى بين الرئيس المنتخب، خصوصاً لو كان مرسى، والمجلس العسكري ستكون مختلفة بشكل مؤكد، وهو ما يفرض علاقة شائكة بين الطرفين<sup>14</sup>.

وأطلقت صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع فيس بوك دعوة للتظاهر يوم 30 حزيران/ يونيو بعنوان "أرفض الانقلاب الدستوري المكمل". وعلى موقع تويتر Twitter قال محمد البرادعي، وكيل مؤسسي حزب الدستور، إن "المجلس العسكري

<sup>13</sup> موقع بوابة الأهرام، 2012/6/17، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/221699.aspx>

<sup>14</sup> الشرق الأوسط، 2012/6/19.

يحتفظ بسلطة التشريع، وينزع من الرئيس صلاحياته كقائد أعلى للقوات المسلحة، ويبقى الحاكم الحقيقي للبلاد". ورأى البرادعي في الإعلان الدستوري المكمل استمراراً لـ "عسكرة الدولة ونكسة للثورة". أما المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح فقال إن الإعلان "غير الدستوري يشكل انقلاباً عسكرياً ينبغي على الجميع مواجهته". كما أعلن رئيس مجلس الشعب المنحل محمد سعد الكتاتني أنه أبلغ المجلس العسكري رفضه إصدار إعلان دستوري مكمل. وشدد الكتاتني على أن قرار المجلس العسكري بحل البرلمان باطل ومنعدم لأنه لا يستند إلى أي سند دستوري طبقاً للإعلان الدستوري القائم<sup>15</sup>. كما أعلن بيان "التحالف السياسي"، الذي يقوده المرشح الرئاسي محمد مرسي، عقب اجتماعات امتدت ليومين بين قيادات من الإخوان المسلمين وائتلاف شباب الثورة وشخصيات مستقلة، منها محمد البرادعي، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدي قنديل، والمنسق العام السابق للجمعية الوطنية للتغيير حسن نافعة، ووائل غنيم، وشادي الغزالي، وإسلام لطفي، وأحمد ماهر؛ رفض القوى الوطنية تزوير إرادة الشعب وممارسات المجلس العسكري، كما أعلنت رفضها "الإعلان الدستوري المكمل الذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذته العسكري بحل البرلمان الممثل للإدارة الشعبية، وأيضاً رفض تشكيل مجلس الدفاع الوطني"<sup>16</sup>.

### ج. الإعلان الدستوري أب/ أغسطس 2012:

وفي خطوة، وصفت بالمفاجئة والجريئة، أصدر الرئيس المنتخب محمد مرسي في 2012/8/12 إعلاناً دستورياً، ألغى به الإعلان الدستوري المكمل، ونصّ على تولي مرسي سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة. كما أعطى هذا الإعلان مرسي حقّ تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لكتابة الدستور في "حال فشل الجمعية الحالية"<sup>17</sup>. وقال أحمد مكي، وزير العدل المصري، إن السلطة التشريعية أصبحت في يد الرئيس، وإن قراره بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل من صلاحيات الرئيس، ومن حقه

<sup>15</sup> هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2012/6/17، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120617\\_egypt\\_election\\_scaf.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120617_egypt_election_scaf.shtml)

<sup>16</sup> الشرق الأوسط، 2012/6/23.

<sup>17</sup> الشرق الأوسط، 2012/8/13.

اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً وفي مصلحة مصر وشعبها<sup>18</sup>. كما أقال الرئيس المصري المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الأعلى ووزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش سامي عنان من مناصبيهما وأحالهما إلى التقاعد. وعيّن مرسى عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع، كما عين اللواء صدقي صبحي رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة. وتضمنت القرارات الرئاسية إحالة عدد من الضباط الكبار على التقاعد. وبذلك يكون الرئيس مرسى قد حقق في وقت قصير ما اعتقد كثيرون أنه سيستهلك سنوات لتحقيقه. فحسم مرسى ازدواجية السلطة، وأخرج المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شؤون الحكم، وأعاد الجيش إلى مهامه، وقاد مصر إلى طريق الانتقال الفعلي نحو حكم مدني.

وقد رحبت بقرارات الرئيس مرسى معظم التيارات والأحزاب المصرية، كما لاقت القرارات إشادة شعبية، حيث تظاهر آلاف المصريين في ميادين مصر احتفالاً بقرارات مرسى "الثورية". ورأت الصحف المصرية في القرارات "إنهاء لحكم المجلس العسكري". فقد أشاد محمد البرادعي، وكيل مؤسسي حزب الدستور، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحي، بقراراته. وقال البرادعي "إن إنهاء دور العسكري خطوة على الطريق السليم". ومن جانبه علق حمدين صباحي على الخبر قائلاً "لا نتوقف أمام أشخاص، ما يهمنا هو أن يصبح جيش مصر قوياً قادراً أن يفرض حمايته على سيناء والقضاء على الإرهاب، وألا يتدخل في شؤون مصر الداخلية". وأكد أبو الفتوح أن السلطات انتقلت بشكل حقيقي للرئيس المدني المنتخب، موضحاً أن الثورة تفرض إرادتها دوماً، وأن المعركة القادمة معركة دستور يضمن حقوق هذا الشعب أياً كان حكامه<sup>19</sup>. وقال الإعلامي حمدي قنديل "أظن أن الرئيس قام بانقلاب مدني استباقاً لانقلاب عسكري، وأشار قنديل إلى أن "أرامل مبارك قد يزدادون شراسة بمحاولات تخريب خفية، وإحداث كل القلاقل الممكنة، لكنهم سيكونون أكثر جبناً في العلن"<sup>20</sup>.

<sup>18</sup> صحيفة الأهرام، القاهرة 2012/8/13.

<sup>19</sup> موقع مَصرَس (مصر برس)، 2012/8/13، انظر: <http://www.masress.com/elbadil/159361>

وانظر أيضاً صفحة محمد البرادعي على تويتر، 2012/8/12، في:

<https://twitter.com/elbaradei/status/234763863990620162>

<https://twitter.com/ElBaradei/status/234763973097029634>

<sup>20</sup> صحيفة الشروق، القاهرة، 2012/8/12، انظر: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=:>

12082012&id=b73830f3-98a8-464d-a99d-dc41fa9847c0

وأشار الناشط السياسي وائل غنيم إلى أن الملعب الآن أصبح مفتوحاً أمام الجميع للمشاركة في الحياة السياسية، حيث إن هناك انتخابات مجلس شعب بعد إعداد الدستور، ومن يخاف من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحياة السياسية عليه المشاركة بفعالية في حزب منافس. ووجه غنيم حديثه لمؤيدي المجلس العسكري بالقول "لو كنت ممن يؤيدون بقاء الجيش في السياسة، خوفاً من سيطرة الإخوان على الحياة السياسية، فأنت تختار الطريق غير الديمقراطي، ومن الأفضل أن تراجع نفسك"<sup>21</sup>. كما أيدت إنجي حمدي، عضو مؤسس في حركة 6 أبريل، "قرارات الرئيس في تطهير البلد من عواجز مبارك، ولكن مطلوب محاكمة هؤلاء المجرمين، لن نسمح لهم بخروج آمن، أو بوضع مميز في الدستور". وأعلنت الجبهة السلفية تأييدها لقرارات مرسي. ومن جهته قال محمد حبيب، القيادي السابق بجماعة الإخوان المسلمين، إن القرارات التي اتخذها مرسي قرارات ثورية بامتياز، و"أرجو أن يستكمل بقية الخطوات والإجراءات نحو تطهير كافة المؤسسات". وأكد محمود غزلان، المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان المسلمين، أن "قرار رئيس الجمهورية جاء تحقيقاً لوعده للمواطنين في ميدان التحرير بممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية بشكل كامل، مشدداً على أن قادة المجلس العسكري حاولوا إعاقة الرئيس عن ممارسة صلاحياته"<sup>22</sup>.

#### د. الإعلان الدستوري تشرين الثاني/ نوفمبر 2012:

أصدر الرئيس مرسي في 2012/11/21 إعلاناً دستورياً جديداً يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد، وحصن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حق اتخاذ أي إجراءات وتدابير تجاه أي خطر يهدد ثورة 25 يناير، أو حياة الأمة، أو الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن. وبموجب الإعلان الجديد تكون القرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد "نهائية ونافاذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق

<sup>21</sup> موقع حديث العرب، 2012/8/12، انظر:

[http://talkofarabs.blogspot.com/2012/08/blog-post\\_5789.html](http://talkofarabs.blogspot.com/2012/08/blog-post_5789.html)

<sup>22</sup> بي بي سي، 2012/8/12، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120812\\_egypt\\_new\\_decisions\\_reactions.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/08/120812_egypt_new_decisions_reactions.shtml)



وأمام أيّ جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أيّ جهة قضائية<sup>23</sup>.

وقد جاء هذا الإعلان خدمة للمسار الديموقراطي في مصر بعد ثورة يناير، خصوصاً بعد محاولات تعطيله من الجهات المنتفذة في النظام المصري، والتي تضررت نتيجة الثورة، وبعد محاولات القضاء إطلاق رموز نظام مبارك بعد محاكمات صورية، حيث قضت ببراءة معظم رموز نظام مبارك، وضباط الداخلية المتهمون بجرائم قتل متظاهرين في 25 يناير. وأعرب مجلس أمناء الثورة عن تأييده لقرارات مرسى، التي قال إنها تصب في الطريق الصحيح نحو استكمال أهداف الثورة، والوقوف في وجه الثورة المضادة<sup>24</sup>.

فيما يلي نصّ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسى في 2012/11/21<sup>25</sup>:

**المادة الأولى:** تعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضدّ الثوار بواسطة كلّ من تولى منصباً سياسياً أو تنفيذياً في ظلّ النظام السابق وذلك وفقاً لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

**المادة الثانية:** الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في 30 يونيو 2012 وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأيّ طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض بقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

**المادة الثالثة:** يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل سنّه عن 40 سنة ميلادية ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

<sup>23</sup> الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2012/12/9، انظر:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2427#.Vida0G7GrgY>

<sup>24</sup> موقع الجزيرة نت، 2012/11/22، انظر: - 9c10-122741d17432/3348703a-387c-47a0-84d7-80d010442a82

<sup>25</sup> الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2012/12/9.

**المادة الرابعة:** تستبدل عبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، بعبارة تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته 6 أشهر من تاريخ تشكيلها الواردة في المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

**المادة الخامسة:** لا يجوز لأية جهة قضائية حلّ مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

**المادة السادسة:** لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد ثورة 25 يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها، أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر على النحو الذي ينظمه القانون.

**المادة السابعة:** ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره. وقد صدر في ديوان رئاسة الجمهورية الأربعاء 21 نوفمبر 2012.

وأثار الإعلان الدستوري ردود فعل لدى بعض القوى والأحزاب المصرية، وموجة من عدم الاستقرار داخل مصر، وأدخل مصر في أزمة سياسية ودستورية وحتى اجتماعية حادة... مما دفع الرئيس مرسي إلى الدعوة لحوار وطني وتشكيل لجنة من كبار الفقهاء القانونيين، وقال إن "الوقائع التي دفعتني إلى إصدار هذا الإعلان كانت ولا تزال تمثل خطورة هائلة على استقرار الوطن وأمنه". وشدد على أن "تحسين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات لم يقصد به أصلاً أن يمنع القضاء من ممارسة حقه أو يمنع المواطنين من الطعن في قرارات أو قوانين إذا كانت محلاً لطعن"، مؤكداً أن "هذا التحسين لن يتم العمل فيه إلا في ما يتصل بأعمال السيادة التي تمارسها الدولة بصفتها سلطة حكم، والذي يحدد هذه الأحكام هو ما استقر عليه القضاء المصري".

وحول المادة السادسة من الإعلان الدستوري، التي تمنح الرئيس صلاحيات مطلقة تحت عنوان "حماية الثورة"، قال مرسي إن هذه المادة "لم تكن سوى ضمان لحماية الوطن من التصرفات غير المحسوبة... وإذا كانت هذه المادة تمثل قلقاً لأحد فإنني لست مصرّاً على بقائها". وشدد مرسي على أن "الإعلان الدستوري سينتهي كله وجميع آثاره بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، سواء كانت بنعم أم لا"، مضيفاً

”لقد أردت بهذا الإعلان أن أصل إلى مرحلة إنجاز الدستور... وبعد كلمة الشعب لا معقب، والكل يخضع لهذه الإرادة“<sup>26</sup>.

وقد شنَّ محمد البرادعي هجوماً شرساً على الإعلان الدستوري الجديد، وفي تغريدة على حسابه في موقع تويتر قال البرادعي ”الدكتور مرسي نسف اليوم مفهوم الدولة والشرعية، ونصب نفسه حاكماً بأمر الله“. ورأى البرادعي أن ”الثورة أجهضت لحين إشعار آخر“. وقال عمرو موسى، في حسابه على تويتر، ”مصر تدخل مرحلة مختلفة، ليست هي مرحلة الديمقراطية التي كنا نأملها، أو سيادة القانون التي طالبنا بها.. ربنا يستر“. ووصف مرشح الرئاسة السابق خالد علي الإعلان بأنه ”عبث“. وقال إن ”الثورة هي الطريق الوحيد لمواجهة“. وقال حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، إن قرارات مرسي ”انقلاب كامل على الديمقراطية، واحتكار كامل للسلطة“، وشدد على أن ”الثورة لن تقبل ديكتاتوراً جديداً“. فيما قال أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، إن ”القرارات تجريف لدولة القانون، ومن ثم تجريف للدولة، لأنه لا دولة بلا قانون.. فهذه القرارات تعود بنا إلى عصر الغاب“. ووصف حزب المصريين الأحرار قرارات مرسي بأنها ”إعلان خيانة الثورة والوطن“. غير أن حزب النور السلفي أيد الإعلان بشدة، وقال نادر بكار، المتحدث باسم الحزب، ”كل التأييد لقرارات الرئيس، من كان يريد قصاصاً بحق فليدعمها“<sup>27</sup>.

كما تمَّ الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في 2012/11/24، وهي تكتل سياسي تشكل من معظم القوى الراضية للإعلان الدستوري، معظمها ذات توجهات ليبرالية ويسارية، وكان من أبرز الشخصيات التي شاركت فيها محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، وحمدين صباحي، رئيس التيار الشعبي المصري، وعمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر المصري، والسيد البدوي، رئيس حزب الوفد الجديد، وعمرو حمزاوي، رئيس حزب مصر الحرة، ووحيد عبد المجيد، وسامح عاشور، وحسين عبد الغني... وأعلنت هذه القوى إنشاء ”قيادة وطنية جماعية لها“، يتفرع عنها لجنة تنسيقية لإدارة العمل اليومي من ”رموز مصر“ على أن تكون مهمة تلك القيادة، إدارة المرحلة

<sup>26</sup> موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2012/12/6، انظر:

<http://www.elwatannews.com/news/details/91465>

<sup>27</sup> بي بي سي، 2012/11/22، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122\\_egypt\\_morsi.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121122_egypt_morsi.shtml)

سياسياً وشعبياً وجماهيرياً. كما قررت رفضها الحوار مع الرئيس مرسي قبل إسقاط الإعلان الدستوري، ودعم الحشد الثوري في ميادين مصر، ودعم الاعتصام السلمي، ودعم القضاة ورجال القانون في موقفهم الحاسم بالدفاع عن السلطة القضائية التي ألغها الإعلان الدستوري<sup>28</sup>. وبالمقابل تم توجيه انتقادات لجهة الإنقاذ، لأنها تضم أتباع للنظام السابق، حيث صرح عبد المنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، أنه لن ينضم للجهة لأنها تضم عدداً من أتباع النظام السابق<sup>29</sup>. كما ذكر أن هدف إنشاء جهة الإنقاذ ليس الإعلان الدستوري، بل مرسي نفسه، وأن خطوتها التالية هي معركة سلطة سيكون هدفها إسقاط مرسي، ومنع إجراء الاستفتاء والانتخابات البرلمانية. وهو ما تم بالفعل، حيث ساندت الجبهة عزل محمد مرسي عن رئاسة مصر في 2013/7/3.

وفي محاولة منه لتقريب وجهات النظر وإزالة الاحتقان، دعا الرئيس مرسي لحوار وطني، وشكّل لجنة من كبار الفقهاء القانونيين، وقد أوصت اللجنة بإلغاء الإعلان الدستوري، وإصدار إعلان دستوري جديد يعتمده مرسي، الذي كان قد تعهد بالموافقة على أي نتائج تخرج به<sup>30</sup>.

فيما يلي نصّ الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي في 2012/12/8<sup>31</sup>:

#### المادة الأولى: يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2012

اعتباراً من اليوم، ويبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار.

#### المادة الثانية: في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة تعاد التحقيقات في

جرائم قتل، والشروع في قتل، وإصابة المتظاهرين، وجرائم الإرهاب التي

ارتكبت ضدّ المواطنين في المدة الواقعة ما بين 25 يناير 2011 ويوم 30 يونيو

2012 وكان ارتكابها بسبب ثورة 25 يناير أو بمناسبتها أو متعلقاً بها.

<sup>28</sup> بوابة الأهرام، 2012/11/24، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/276204.aspx>

<sup>29</sup> Egypt Independent newspaper, Cairo, 29/11/2012, <http://www.egyptindependent.com/news/civil-groups-pounce-political-space-seen-pro-democracy-triumph>

<sup>30</sup> الجزيرة نت، 2012/12/9، انظر: <http://bit.ly/25UpQKg>

<sup>31</sup> الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، انظر:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2268#.VidaY27GrY>

فإذا انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة على ارتكاب الجرائم المذكورة أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكم المختصة قانوناً، ولو كان قد صدر فيها حكم نهائي بالبراءة أو برفض الطعن بالنقض المقام من النيابة العامة على حكم البراءة.

**المادة الثالثة:** في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق 15 من ديسمبر 2012، يدعو رئيس الجمهورية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة مكونة من مائة عضو انتخاباً حراً مباشراً. وتنجز هذه الجمعية أعمالها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخابها.

ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من هذه الجمعية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسليمه إلى رئيس الجمهورية.

وفي جميع الأحوال تجري عملية الفرز وإعلان نتائج أي استفتاء على الدستور باللجان الفرعية علانية فور انتهاء عملية التصويت على أن يعلق كشف بكل لجنة فرعية موقعاً من رئيسها يشتمل على نتيجة الفرز.

**المادة الرابعة:** الإعلانات الدستورية بما فيها هذا الإعلان لا تقبل الطعن عليها أمام أي جهة قضائية وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم.

**المادة الخامسة:** ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

## 2. الاستفتاء على دستور 2012 وتعديلاته:

تشكلت الجمعية التأسيسية للدستور في مصر بموجب الإعلان الدستوري، بعد استفتاء 2011 وبعد تعطيل العمل بدستور 1971 بسقوط نظام مبارك. ونصّ الإعلان الدستوري على أن يقوم أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية من مئة عضو لكتابة دستور جديد في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض مشروع الدستور خلال 15 يوماً من إعداده على الشعب لاستفتاءه

في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه<sup>32</sup>. وقام مجلسا الشعب والشورى بعقد ثلاثة اجتماعات مشتركة بهدف اختيار الأعضاء المئة للجمعية. وفي 2012/3/25 اختار البرلمان المصري — في غرفتيه الشعب والشورى — أعضاء اللجنة المئة. وتشكلت اللجنة بواقع خمسين عضواً من أعضاء البرلمان ومثلهم من القوى والفعاليات النقابية والشخصيات العامة<sup>33</sup>. ووفقاً للجدول الزمني الذي حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتعين أن تنهي اللجنة أعمالها قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في أيار/مايو 2012.

غير أن بعض النواب لم يحترموا رأي الأغلبية في تحديد المسار الديمقراطي، وخرجت من تحت قبة البرلمان لتمارس ديكتاتورية الأقلية، ولتمارس مهمة التحريض على ما اتفقت عليه الأكثرية، حيث انسحب نواب ليبراليون من جلسة التصويت، وقالوا إن عملية التصويت ”مهزلة“. وقال رئيس حزب التجمع (يسار) رفعت السعيد ”إننا نواجه محاولة لاحتكار كل شيء لكن احتكار الدستور هو أخطرها. الدستور لا ينبغي أن يكون انعكاساً لرأي الأغلبية وإنما انعكاساً لكل قوى المجتمع“. وقال مؤسس حزب المصريين الأحرار نجيب ساويرس، أكبر حزب ليبرالي بالبرلمان: ”إنها مهزلة أن تضع الدستور قوة واحدة. قوة واحدة بمفردها. لقد بذلنا كل ما في وسعنا لكن بلا جدوى“. كما أعلن 14 حزباً وجمعية ونقابة تأسيس جبهة ”دستور لكل المصريين“ للدفاع، عما أسموه في بيان: ”حق الشعب المصري في صياغة دستور يحصن حقوقه الأساسية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم“<sup>34</sup>.

كما انسحب الليبراليون من الجمعية التأسيسية احتجاجاً على ما قالوا إنه محاولات من الإسلاميين للسيطرة على عملية وضع الدستور. وشكا الليبراليون من أن نحو سبعين أو أكثر من أعضائها إسلاميون مستقلون أو أعضاء في الأحزاب الإسلامية. وقالت منى مكرم عبيد، وهي واحدة من ستة مسيحيين انتخبوا للجمعية، مبررة

<sup>32</sup> بي بي سي، 2012/11/19، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119\\_egypt\\_constitution\\_questions.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_constitution_questions.shtml)

<sup>33</sup> صحيفة المصري اليوم، 2012/3/25، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/168145>

<sup>34</sup> الجزيرة.نت، 2012/3/26، انظر: <http://bit.ly/1UMUpsL>

انسحابها "ما يشغلني هو الهيمنة المتطرفة للإسلاميين". وقال النائب عمرو حمزاوي إنه انسحب من الجمعية التأسيسية لأن تشكيلها يهشم المرأة والشباب والمسيحيين<sup>35</sup>. وتوالت الدعاوى أمام المحكمة الإدارية مطالبة بوقف قرار تشكيل الجمعية، اعتراضاً على ما قيل إنه "تمثيل غير مناسب لكل قوى المجتمع". وأصدرت المحكمة الإدارية العليا في 2011/4/10 حكماً ببطان تشكيل الجمعية برمتها. وبعد ذلك طالب بعض ممثلي القوى الليبرالية بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية وفق معايير متوازنة ومحددة. وجاءت هذه الدعوات بعد إصدار الرئيس محمد مرسى قراراً بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وإصدار إعلان بديل أعطى الرئيس مرسى صلاحيات جديدة تخص التشريع وتمنحه الحق في إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور إذا ما وجد مانع يحول دون إتمام عمل الجمعية الحالية<sup>36</sup>.

وقام البرلمان المصري في 2012/6/12 بتشكيل جمعية تأسيسية أخرى<sup>37</sup>، وعقدت اللجنة التأسيسية الجديدة أولى جلساتها في 2012/6/18 واختارت المستشار حسام الغرياني رئيساً لها. وأعلنت الجمعية التأسيسية في 2012/11/30 —بعد جلسة بدأت في 2012/11/29 وانتهت في اليوم التالي، حيث استمرت لـ 19 ساعة، وتم إقرار كل مادة على حدة— عن انتهائها من إعداد المشروع النهائي لدستور مصر الجديد، والمكون من 236 مادة؛ وذلك بالرغم من انسحاب ممثلي بعض القوى والأحزاب المصرية، حيث شارك في الجلسة 85 عضواً، بينهم 11 كانوا في قائمة الأعضاء الاحتياطيين، وتم استبدالهم بالأعضاء المنسحبين قبل دقائق من بدء الاقتراع<sup>38</sup>.

وأعلنت عدة قوى سياسية<sup>39</sup> هامشية رفضها التصويت على مسودة الدستور، وقالت هذه القوى، التي لا تمثل الأكثرية الشعبية، ولكنها تسيطر على معظم وسائل

<sup>35</sup> وكالة رويترز للأنباء، 2012/3/26، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE82P0KR20120326?sp=true>

<sup>36</sup> بي بي سي، 2012/11/19، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119\\_egypt\\_constitution\\_questions.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_constitution_questions.shtml)

<sup>37</sup> المصري اليوم، 2012/6/13، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/185651>

<sup>38</sup> صحيفة الحياة، لندن، 2012/11/30.

<sup>39</sup> وقع على البيان التيار الشعبي، وأحزاب الدستور والتحالف الشعبي، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والمصريين الأحرار، ومصر الحرة، والجبهة القومية للعدالة والديموقراطية، والجمعية الوطنية للتغيير، وائتلاف ثورة اللوتس، وحركة المصري الحر، والجبهة الحرة للتغيير السلمي، وحركة شباب من أجل العدالة والحرة، واتحاد شباب ماسبيرو، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وحركة 6 أبريل - الجبهة الديمقراطية.

الإعلام، وتحظى بتمويل مالي كبير، إنه "تعبير عن نظام أعمى يحاول الالتفاف على مطالب الجماهير الغاضبة ويضعها بين سندان إعلان دستوري يكرس لفرعون جديد، ومطرقة دستور يسلب المصريين جميع حقوقهم المشروعة التي انتزعتها دماء الشهداء الذكية وكتبته جمعية تأسيسية فاقدة الشرعية تمثل مصالح جماعة واحدة من شعب مصر ولا تعبر عن المجتمع بتنوع قواه الحية"<sup>40</sup>.

وكان من أبرز المنسحبين من اللجنة التأسيسية الكنائس المصرية الثلاث، الأرثوذكسية، والإنجيلية، والكاثوليكية. وقد أثار موقف الكنيسة علامات استفهام حول رغبة قياداتها بعدم نجاح المسار الديموقراطي الذي يقوده الإسلاميون. كما انسحب 18 عضواً يمثلون التيار الليبرالي، وفقاً لما قاله وحيد عبد المجيد عضو الجمعية التأسيسية. وأوضح أن أبرز المنسحبين عمرو موسى، وأحمد ماهر المنسق العام لمجموعة 6 أبريل، ومحمد أنور السادات عضو حزب الإصلاح والتنمية، وفؤاد بدر اوي سكرتير عام حزب الوفد، ووحيد عبد المجيد. كما قال إن ثلاثة أعضاء آخرون قد قاموا بتجميد عضويتهم. وقال أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط الجديد وعضو الجمعية التأسيسية، في 2012/11/19، "إخواننا الذين انسحبوا بعضهم لم يشارك بكلمة أو يحرك شفثيه خلال المناقشات، وبعضهم انسحب ثم عاد ولم يقدم اقتراحاً ولا كلمة ثم انسحب نهائياً". وأشار إلى أن أحد المنسحبين قام بعرض مادة على الجمعية وبعد موافقة الأعضاء، أعلن الاعتراض عليها. أما عمرو دراج، أمين عام اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، فقد أكد أن الجمعية لم تتلقَ رسمياً ما يفيد بانسحاب أي عضو وأنه في حال انسحاب أحد الأعضاء فسوف يتم استكمال الجمعية من الأعضاء الاحتياطيين حتى يتم التصويت على مسودة الدستور والانتهاه من كتابة الدستور في وقته المحدد<sup>41</sup>.

ووجّه الرئيس مرسي في 2012/12/1 الدعوة للناخبين للاستفتاء على الدستور في 15 و2012/12/22، وذلك بعد تسلمه مسودة الدستور النهائية من رئيس الجمعية التأسيسية المستشار حسام الغرياني، وذلك خلال خطابه أمام أعضاء الجمعية التأسيسية، الذي شكرهم فيه على الجهود الذي بذلوه للانتهاه من الدستور. وقال

<sup>40</sup> الحياة، 2012/11/30.

<sup>41</sup> بي بي سي، 2012/11/19، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119\\_egypt\\_costitution\\_questions.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/11/121119_egypt_costitution_questions.shtml)



مرسي إنه على الرغم من صعوبة المرحلة الانتقالية، التي قاربت على الانتهاء، إلا أن إرادة المصريين كانت فوق الجميع، ليؤكدوا إصرارهم على إنجاز ثورتهم، والمضي إلى الأمام. وأضاف مرسي أن الجمعية التي وضعت مشروع الدستور هي أول تأسيسية منتخبة طوال التاريخ الحديث، مستطرداً "مع تقديرنا لجهود اللجان السابقة التي وضعت دساتير سابقة، إلا أنها كانت معينة بأوامر ملكية أو رئاسية، وهو أمر لا شك له دلالة كبيرة"<sup>42</sup>.

وتعدّ هذه هي المرة الوحيدة في التاريخ المصري التي تقوم لجنة منتخبة بوضع الدستور. وكتب على غلاف المشروع النهائي للدستور، في ديباجة وثيقة الدستور:

هذا هو دستورنا.. وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي فجرها شبابنا، والتف حولها شعبنا، وانحازت إليها قواتنا المسلحة، بعد أن رفضنا في ميدان التحرير وفي طول البلاد وعرضها كل صور الظلم والقهر والطغيان والاستبداد والإقصاء والنهب والفساد والاحتكار، وجاهرنا بحقوقنا الكاملة (عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، مشفوعة بدماء شهدائنا وآلام مصابيننا وأحلام أطفالنا وجهاد رجالنا ونسائنا<sup>43</sup>.

وخلال كانون الأول/ديسمبر 2012 أقر المصريون الدستور الجديد لمصر، بانتخابات حرة نزيهة وشفافة، بمشاركة واسعة، عكست رأي الأغلبية الشعبية الواسعة بدعم المسار الديمقراطي بقيادة الإسلاميين، حيث أعلن المستشار سمير أبو المعاطي، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، في 2012/12/25، نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور، والتي جرت على مرحلتين في 15 و2012/12/22. وقال إن النتائج النهائية للاستفتاء، الذي شاركت فيه القوى المعارضة بالرغم من إعلانها المقاطعة، أظهرت أن 63.8% من المصريين الذين شاركوا في التصويت قالوا "نعم"، وبلغ عددهم 10,693,911 مصرياً، في مقابل 36.2% قالوا "لا"، وبلغ عددهم 6,061,101 مصرياً. وكان عدد الأصوات الباطلة 303,395، أي نحو 1.78%. حيث شارك في الاستفتاء 17,058,407 من أصل 51,918,866 ممن يحق لهم التصويت، وبذلك تكون نسبة التصويت 32.9%<sup>44</sup>.

<sup>42</sup> المصري اليوم، 2012/12/1، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/254878>

<sup>43</sup> المصري اليوم، 2012/12/2، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/255182>

<sup>44</sup> الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2012، انظر:

<https://referendum2012.elections.eg/results/referendum-results>

## جدول رقم (2): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2012

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة	التصويت بـ "لا"	التصويت بـ "نعم"	عدد الأصوات
17,058,407	303,395	16,755,012	6,061,101	10,693,911	
100	1.78	98.22	36.2	63.8	النسبة المئوية (%)

## 3. الاستفتاء على دستور 2014 وتعديلاته:

بعد مظاهرات 2013/6/30 أعلن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي في 2013/7/3 عزل الرئيس محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور. وأعلن السيسي، بعد لقائه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية، عن خريطة مستقبل لبناء مصر، أبرز نقاطها<sup>45</sup>:

- أ. تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- ب. إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد.
- ج. لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- د. تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة، تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- هـ. تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً.

وفي 2013/7/9 أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستورياً تضمن 33 مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية. وجاء في المادة 28<sup>46</sup>:

تشكل بقرار من رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ صدور هذا الإعلان لجنة خبراء تضم اثنين من أعضاء المحكمة الدستورية العليا وهيئة المفوضين بها، واثنين من قضاة القضاء العادي، واثنين من قضاة

<sup>45</sup> صحيفة الجمهورية، القاهرة، 2013/7/4.

<sup>46</sup> بي بي سي، 2013/7/9، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708\\_egypt\\_new\\_constitution.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130708_egypt_new_constitution.shtml)

مجلس الدولة، وأربعة من أستاذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية، وتختار المجالس العليا للهيئات والجهات القضاة المذكورة ممثليها، ويختار المجلس الأعلى للجامعات أستاذة القانون الدستوري، وتختص اللجنة باقتراح التعديلات على دستور 2012 المعطل، على أن تنتهي من عملها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تشكيلها. ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة مكان انعقاده وقواعد تنظيم العمل بها.

وجاء في المادة 47<sup>30</sup>:

يعرض رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليه، ويعمل بالتعديلات من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليها في الاستفتاء، ويقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لانتخاب مجلس النواب خلال خمسة عشر يوماً من هذا التاريخ لإجراء الانتخابات خلال مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز شهرين، وخلال أسبوع على الأكثر من أول انعقاد لمجلس النواب تتم الدعوة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وتتولى اللجنة العليا للانتخابات القائمة في تاريخ العمل بهذا الإعلان الإشراف الكامل على الاستفتاء.

ونتيجة لذلك تم تشكيل لجنتين:

**لجنة العشرة:** المكونة من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور لدراسة دستور 2012 واقتراح التعديلات.

**لجنة الخمسين:** المكونة من خمسين شخصية معينة تمثل الجهات والشخصيات المؤيدة للانقلاب، وتستبعد القوى المؤيدة للمسار الديمقراطي الذي تم الانقلاب عليه، وخصوصاً الإخوان، لدراسة مقترحات لجنة العشرة وإعداد التعديلات المقترحة تمهيداً ل طرحها في استفتاء عام.

وتم اختيار لجنة الخمسين برئاسة عمرو موسى، التي عهد إليها تعديل دستور 2012، وذلك بعرض لجنة الخبراء القانونيين (لجنة العشرة) مشروع تعديلاتها للدستور، على أن تنتهي اللجنة من إعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية خلال ستين يوماً ثم يطرح بعدها للاستفتاء الشعبي. وبدأت لجنة الخمسين عملها في

<sup>47</sup> المرجع نفسه.

2013/9/8، وأعلن رئيس اللجنة عمرو موسى في 2013/12/2 انتهاء أعمال اللجنة بعد إقرار مشروع الدستور في صيغته النهائية. وفي 2013/12/14 دعا الرئيس المؤقت عدلي منصور المصريين للاستفتاء على الدستور الجديد يومي 14 و15/1/2014.

**جدول رقم (3): أبرز مظاهر الاختلاف بين الجمعية التأسيسية لدستور 2012 ولجنة الخمسين 2013<sup>48</sup>**

لجنة الخمسين 2013	الجمعية التأسيسية لدستور 2012	
نصّ على طريقة تشكيلها إعلان دستوري أصدره رئيس مؤقت غير منتخب لم يستفت الشعب عليه	نصّ على طريقة تشكيلها إعلان دستوري استفتي الشعب على بنوده	شرعية اللجنة
التعيين من الرئيس المؤقت غير المنتخب	الانتخاب بواسطة أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين من عموم الشعب	طريقة الاختيار
خمسون عضواً	مئة عضو	عدد الأعضاء
عضوان للتيار الإسلامي، و48 للأحزاب الأخرى والشخصيات العامة	خمسون عضواً اختارتهم الأحزاب الإسلامية، وخمسون آخرون اختارتهم الأحزاب الأخرى	نسبة تمثيل الأحزاب
خلت من ممثلين عن ثورة يناير، وشارك بها ممثلون لما يعرف باتتلاف 30 يونيو	شارك بها عدد من شباب ثورة 25 يناير 2011	تمثيل ثوار 25 يناير
رحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، وعارضتها كافة الأحزاب الإسلامية ورفضت المشاركة فيها باستثناء حزب النور (ممثل واحد)	رحب بها الإسلاميون، ورحبت بها الأحزاب الليبرالية واليسارية، قبل أن ينسحب منها لاحقاً عدد من ممثليها	الموقف منها
ستون يوماً	ستة أشهر	مدة العمل

<sup>48</sup> بين لجنة دستور مصر 2012 ولجنة الخمسين 2013، الجزيرة نت، 2013/9/3، انظر:

<http://bit.ly/236yT5M>

بلغ عدد مواد مشروع الدستور الجديد 247 مادة، منها 42 مستحدثة، و18 مادة في باب الحقوق والحريات، و45 تتحدث عن العمال والفلاحين. وفيما يلي مقارنة لأبرز النقاط بين دستور 2012 ودستور 2014<sup>49</sup>:

**الرئيس:** جاءت صلاحيات الرئيس في المسودة النهائية لدستور 2014 مماثلة لتلك الصلاحيات الواردة في دستور 2012 بدرجة كبيرة، حيث قصرت ولايته لفترتين كحد أقصى، مدة كل منها أربعة أعوام، ومنحته حق اختيار رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة وعرض برنامجها على البرلمان.

لكن المسودة النهائية لدستور 2014 نزعَت من الرئيس حق تعيين وزير الدفاع في فترتين رئاسيتين متتاليتين لبدء تطبيق الدستور الجديد، حال إقراره في الاستفتاء الشعبي. كما أنها قلصت من سلطته في حل البرلمان إلا بموافقة البرلمان نفسه، وأيضاً في الدعوة إلى الاستفتاءات الشعبية.

**شروط الترشح للرئاسة:** هناك اختلاف في شروط الترشح للرئاسة في مسودة دستور 2014، حيث نصت على أنه يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يحصل المرشح على تزكية من عشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب (البرلمان)، أو أن يؤيده ما لا يقل عن 25 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في 15 محافظة على الأقل، وبعد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة.

أما دستور 2012، فقد نصّ على أنه يشترط للترشح للرئاسة حصول المرشح على تزكية من عشرين عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي النواب والشورى (سابقاً)، أو أن يؤيده ما لا يقل عن عشرين ألف مواطن، ممن لهم حق الانتخاب، في عشر محافظات على الأقل؛ وبعد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها.

**نظام شبه رئاسي:** ذكر خبراء أن نظام الحكم في مسودة دستور 2014 هو نظام شبه رئاسي يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء في إدارة الحكومة والسلطة التنفيذية. ونصت مسودة دستور 2014 على مادة تمنح مجلس النواب حق اقتراح سحب الثقة من الرئيس، وإجراء انتخابات مبكرة بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب، وموافقة ثلثي الأعضاء. وبمجرد الموافقة على اقتراح سحب الثقة، يطرح

<sup>49</sup> بي بي سي، 2013/12/3، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131203\\_egypt\\_constitution\\_comparison](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131203_egypt_constitution_comparison)

أمر سحب الثقة من رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام بدعوة من رئيس مجلس الوزراء.

أما دستور 2012 فلم ينص على إمكانية سحب الثقة من الرئيس من جانب البرلمان. نصّ دستور 2014 على أن لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، ولرئيس الجمهورية إجراء تعديل وزارى بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب الحاضرين بما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس.

ونصّ دستور 2012 على أنه يحق لرئيس الجمهورية تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وعزلهم، وتعيين الممثلين السياسيين للدولة وإقالتهم.

**المجالس النيابية:** ألغى في دستور 2014 مجلس الشورى ليكون مجلس النواب هو سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، ويمارس سلطته الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية.

بينما نصّ دستور 2012 على وجود مجلسين للنواب والشورى، ومُنحت الشورى السلطات التشريعية حتى انعقاد مجلس النواب.

**الجيش والقضاء العسكري:** ينظر إلى دستور 2014 بأنه منح مزايا خاصة للقوات المسلحة، من بينها أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا بدّ أن تؤخذ موافقته على تعيين وزير الدفاع وذلك لمدة ثمانية أعوام (مدتين رئاسيتين كاملتين). كما لم ينص الدستور بشكل واضح على كيفية عزل وزير الدفاع، أو من يملك سلطة عزله.

نصّ دستور 2014 على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، كما كان الحال في الدساتير السابقة، لكنه حدد بشكل أكثر دقة الجرائم التي يحال فيها مدنيون إلى محاكم عسكرية، وهي 14 جريمة تمثل اعتداء مباشراً على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو أفرادها.

نصّ دستور 2012 على إمكانية محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في حالة وقوع جرائم تضر بالقوات المسلحة، دون تحديد تلك الجرائم بالضبط، وترك أمرها للقانون.

**تمثيل الفلاحين والعمال:** تضمن دستور 2014 نسبة محددة لتمثيل الفلاحين والعمال في مجلس النواب، والذين كانوا يتمتعون سابقاً بنسبة تمثيل 50% في مجلسي

الشعب والشورى لمدة تجاوزت ستين عاماً. لكنها نصت في المادة 242 على أن الدولة تعمل على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، دون تحديد النسبة.

**تمثيل المرأة:** نصّ دستور 2014 على منح المرأة حقّ التعيين في الهيئات القضائية دون تمييز، وأكد على أن الدولة ستعمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون.

لم ينص دستور 2012 على أيّ مادة تتحدث عن تمثيل للمرأة في البرلمان، وتركت أمر مشاركتها من خلال ترشحها في الانتخابات البرلمانية على قوائم الأحزاب أو كأفراد.

**النظام الانتخابي:** لم يحدد دستور 2014 نظاماً انتخابياً سواء بالقائمة أم الفردي أم بنظام مختلط بين الفردي والقائمة، وتركت ذلك للمشرع (أي الرئيس). ولم يحدد أيضاً أيّ الانتخابات التي تجرى أولاً، سواء البرلمانية أم الرئاسية، وتركت أمر ذلك للمشرع أيضاً، وهو ما قد يفتح الباب أمام إمكانية تبني مسار مخالف لخريطة الطريق التي وضعها الجيش بعد عزل الرئيس محمد مرسي والتي نصت على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية أولاً تليها الرئاسية.

بينما نصّ دستور 2012 على نظام انتخابي مختلط بين القائمة والفردي بواقع الثلثين لنظام القائمة، والثلث للنظام الفردي، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما.

**مواد الهوية:** نصّ دستور 2014 على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والمرجع في تفسيرها هو ما تضمنته مجموع أحكام المحكمة الدستورية في هذا الشأن، وألغيت المادة المفسرة لمبادئ الشريعة وهي المادة 219 من دستور 2012. لكن الدستور حظر قيام أحزاب على أساس ديني.

في حين نصّ دستور 2012 على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وتضمن المادة 219 المفسرة لكلمة مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقول إن المبادئ تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتمدة في مذهب أهل السنة والجماعة.

**العدالة الانتقالية/ العزل السياسي:** لم يتضمّن دستور 2014 أيّ نصوص متعلقة بالعدالة الانتقالية، أو بعزل رموز النظام القديم، في حين نصّ دستور سنة 2012 على مادة العزل السياسيّ التي منعت قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي، والترشّح للانتخابات الرئاسية والتشريعية لمدة عشرة أعوام من تاريخ العمل بالدستور<sup>50</sup>.

**مواد مستحدثة في دستور 2014:** تضمن الدستور 42 مادة مستحدثة. كما تمّ استحداث مواد دستوريّة ذات طبيعة انتقائيّة، وقد تُستخدم ضدّ المعارضين من الإسلاميين؛ إذ استحدثت المادة 74 التي تحظر قيام أحزاب على أساس ديني، كما استحدثت أخرى تلزم الدولة بمواجهة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله (المادة 237)<sup>51</sup>.

وتشير مراجعة مواد مشروع دستور 2014 المتعلقة بالحقوق والحريات بشكل جليّ إلى أنه لم يرقّ إلى درجة الدستور الذي يؤسس لنظام ديمقراطي ويحميه. فجميع النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات التي تضمنتها مواده لم تكن مطلقة كما ينبغي أن تظهر في الدستور، بل قيّدت بأحكام القوانين التي تصدر لتنظيمها، ما يتيح تضييقها أو الحد منها من خلال التفاصيل والإجراءات والمواد التي سوف تتضمّن قوانين الجمعيات والاجتماعات العامة والأحزاب والنقابات. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى قانون التظاهر الذي صدر بعد الانقلاب العسكري واشترط الحصول على ترخيص للتظاهر السلمي<sup>52</sup>.

وبالنتيجة تكون لجنة الخمسين قد ضحّت بالدولة المدنية مقابل تعديلات متوسطة الأهمية تناسب هواها ومزاجها النخبويّ وصراعها مع الإسلاميين، وسلّمت البلاد في سبيل ذلك إلى الدولة العميقة لكي تعيد كتابة دستورها<sup>53</sup>.

صوّت المصريون على مشروع الدستور المصري في 14 و2014/1/15، وقد أعلن التحالف الوطني لدعم الشرعية مقاطعته لاستفتاء الدستور، كما أعلن حزب مصر

<sup>50</sup> نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014/1/15، انظر:

<http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc>

<sup>51</sup> المرجع نفسه.

<sup>52</sup> المرجع نفسه.

<sup>53</sup> المرجع نفسه.



القوية المقاطعة أيضاً، وذلك بعد دعوته إلى التصويت بـ "لا" على الدستور، إلا أن التغيير في موقفه جاء بسبب الأجواء التي صاحبت ما قبل عملية الاستفتاء، وقال الأمين العام للحزب أحمد سالم إن أجواء عملية الاستفتاء "تخالف أبسط القواعد الديمقراطية". وقال الحزب، في بيان له، إن الأجواء التي صاحبت ما قبل عملية الاستفتاء:

من شحن جماهيري، وتوجيه إعلامي فجّ، وكذلك استغلال المال العام والموارد من قبل السلطة التنفيذية، والتخوين لكل رافضي المشروع لأسباب موضوعية، ثم أخيراً حملة الاعتقالات والانتهاكات الأمنية التي تعرض لها أعضاء الحزب خلال ممارسة حقهم الدستوري والقانوني في دعوة المواطنين للتصويت بـ "لا" على الدستور.. كل ذلك جعل من إعادة تقييم موقفنا من المشاركة في هذه العملية أمراً منطقياً بل وواجباً<sup>54</sup>.

وعلى الرغم من الاستعدادات المسبقة بدا إقبال المواطنين المصريين في الاستفتاء على الدستور ضعيفاً جداً قياساً باستفتاء 2012، حيث شهدت لجان الاقتراع حالة من الهدوء الشديد، واختفت الطوابير التي كانت سمة بارزة في كل الاستحقاقات الانتخابية التي أعقبت ثورة 25 يناير. وبالرغم من ذلك، فقد أعلنت اللجنة المنظمة للاستفتاء أن عدد الذين شاركوا في الاستفتاء بلغ 20,613,677 بنسبة 38.6% ممن هم مسموح لهم بالتصويت وعددهم 53,423,485، وأيد الدستور 98.1%، بينما رفضه 1.9%<sup>55</sup>. وهو ما أثار علامات استفهام كبيرة في العودة إلى أساليب نظام مبارك في تزوير الانتخابات والاستفتاءات، حيث تحدثت تقارير إعلامية عن شبكات تزوير، وعدم مصداقية الأرقام والنتائج التي أعلنتها اللجنة المنظمة للاستفتاء.

#### جدول رقم (4): نتائج استفتاء تعديل الدستور المصري 2014

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة	التصويت بـ "لا"	التصويت بـ "نعم"	عدد الأصوات
20,613,677	246,947	20,366,730	381,341	19,985,389	عدد الأصوات
100	1.2	98.8	1.9	98.1	النسبة المئوية (%)

<sup>54</sup> بي بي سي، 13/1/2014، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140113\\_strong\\_egypt\\_party\\_to\\_withdraw.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140113_strong_egypt_party_to_withdraw.shtml)

<sup>55</sup> الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2014، انظر:

<https://referendum2014.elections.eg/results/referendum-results>

## ثانياً: الانتخابات التشريعية:

### 1. الانتخابات التشريعية 2011-2012:

#### أ. انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012:

بعد نجاح ثورة 25 يناير تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم، ووافق على دستور 2011، والذي فتحت تعديلاته الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية. وحدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة 2011/11/28 موعداً لبداية المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، والتي ستجري على ثلاث مراحل، وبنظام القوائم النسبية على ثلثي المقاعد، مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي<sup>56</sup>. ونصت المادة الخامسة من قانون الانتخابات على انتخاب ثلثي البرلمان عبر نظام القوائم الانتخابية بينما يشغل الثلث الآخر من ينتخبون كمستقلين. ونتيجة لضغط الأحزاب المصرية التي طالبت المجلس العسكري بإلغاء المادة الخامسة، وبضرورة فرض عزل سياسي على أفراد نظام الحكم السابق، وخصوصاً أعضاء الحزب الوطني المنحل وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلغاء المادة الخامسة. كما تم إقرار قانون يسمح للمصريين بالخارج المشاركة في الانتخابات البرلمانية<sup>57</sup>.

تم إنشاء العديد من التحالفات بين الأحزاب المصرية لخوض الانتخابات التشريعية وكان من أبرزها:

**التحالف الديموقراطي من أجل مصر:** تحالف سياسي تأسس في حزيران/يونيو 2011 بدعوة من حزب الوفد وحزب الحرية والعدالة الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين. غير أن حزب النور أعلن انسحابه من التحالف في أيلول/سبتمبر، كما قرر حزب الوفد الانسحاب من التحالف في 2011/10/5، ولكنه أكد على استمرار التنسيق السياسي مع أحزاب التحالف. ثم انسحبت عدة أحزاب خلال تشرين الأول/أكتوبر 2011 اعتراضاً على نسب تمثيلهم في قائمة التحالف الانتخابية، منهم الحزب العربي الديموقراطي الناصري. واستقر التحالف على 11 حزباً سياسياً، أشهرها

<sup>56</sup> بوابة الأهرام، 2011/9/27، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/120630.aspx>

<sup>57</sup> صحيفة المصريون، 2011/11/16، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/126470>

الحرية والعدالة، والكرامة الناصري، وغد الثورة، وحزب العمل الإسلامي. وترأس التحالف وحيد عبد المجيد.

**الكتلة المصرية:** هي تحالف لأحزاب ومنظمات سياسية وتنظيمات نقابية مصرية، من بينهم حزب المصريين الأحرار الليبرالي والتجمع اليساري والمصري الديمقراطي الاجتماعي، تأسس في آب/ أغسطس 2011. أدى ترشيح الكتلة لعدد من أعضاء الحزب الوطني المنحل على قوائمها للانتخابات لانسحاب مجموعة من أحزاب التحالف، ولم يتبق بالكتلة المصرية سوى ثلاثة أحزاب شكلت القوائم الانتخابية<sup>58</sup>.

**الكتلة الإسلامية:** هو تحالف إسلامي أنشئ في تشرين الأول/ أكتوبر 2011، وضمّ أحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية، وجميعها تعدّ أحزاب سلفية. وأكدت الكتلة أن هذا "التحالف ليس موجهاً ضدّ أي تحالف آخر، ويهدف لتحقيق النهضة المصرية على أساس الهوية الإسلامية من خلال مشروع وطني يشارك فيه كل أبناء مصر"<sup>59</sup>.

خلال الفترة 2011/11/28-2012/1/11 جرت أول انتخابات مصرية بعد ثورة 25 يناير، بمشاركة واسعة، وإقبال كثيف. وفي 2012/1/21 أعلن المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري، وبلغ إجمالي الأصوات الصحيحة 27,851,070 صوتاً. وكانت أبرز النتائج حصول حزب الحرية والعدالة، الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين، على 235 مقعداً، بنسبة 47.2% من المقاعد، يليه حزب النور بـ123 مقعداً، بنسبة 24% من جملة المقاعد، واحتل حزب الوفد الجديد المركز الثالث، بحصوله على 38 مقعداً، وفاز ائتلاف الكتلة المصرية بـ35 مقعداً... وبلغ عدد الأحزاب الممثلة في المجلس 15 حزباً<sup>60</sup>؛ كما يوضح الجدول التالي:

<sup>58</sup> موقع السياسة.كوم، انظر: [http://www.elsyasi.com/civil\\_detail.aspx?id=77](http://www.elsyasi.com/civil_detail.aspx?id=77)

<sup>59</sup> موقع مفكرة الإسلام، 2011/10/22، انظر:

<http://islammemo.cc/akhbar/arab/2011/10/22/136354.html>

<sup>60</sup> الأهرام، 2012/1/22.

جدول رقم (5): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012<sup>61</sup>

الحزب	القوائم	الفردى	عدد المقاعد	النسبة (%)
الحرية والعدالة	127	108	235	47.2
النور	96	27	123	24.7
الوفد	36	2	38	7.6
الكتلة المصرية	33	1	34	6.8
الوسط الجديد	10	-	10	2
الإصلاح والتنمية	8	1	9	1.8
ائتلاف الثورة	7	-	7	1.4
الحرية	4	-	4	0.8
مصر القومي	4	1	5	1
المواطن مصري	3	1	4	0.8
الاتحاد	2	-	2	0.4
الاتحاد القومي العربي	1	-	1	0.2
السلام الديموقراطي	1	-	1	0.2
العدل	-	1	1	0.2
المحافظين	-	1	1	0.2
مستقلون	-	23	23	4.6
<b>المجموع</b>	<b>332</b>	<b>166</b>	<b>498</b>	<b>100</b>

وقد أشار الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر Jimmy Carter، خلال التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر Carter Center لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، إلى أن مندوبو المركز في مصر سجلوا "المشاركة الحماسية في الانتخابات، والعملية الانتخابية الهادئة، والتي ينبغي أن يفخر بها الشعب المصري". وذكر التقرير أن مركز كارتر قام بمتابعة انتخابات مجلسي الشعب والشورى في مصر بمختلف

<sup>61</sup> الأهرام، 2012/1/22؛ وموقع أصوات مصرية، 2012/1/22، انظر:

<http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=5f9950af-7666-451b-8ead-b6d16db505be>

مراحلها، وأشار، في تقريره، إلى أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى كانت بالمجمل شفافة ونزيهة، وشهدت إقبالاً واسعاً، مع بعض الملاحظات. وذكر التقرير أن تقييم بعثة مركز كارتر للعملية الانتخابية يتلخص في أن نتائج الانتخابات البرلمانية تبدو كتمثيل، على نطاق واسع، لإرادة الناخبين المصريين الذين قاموا بالتصويت في هذه الانتخابات<sup>62</sup>.

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشعب المصري في 2012/1/23، وقام المجلس بانتخاب محمد سعد الكتاتني، القيادي بحزب الحرية والعدالة، لرئاسة المجلس، وكذلك تمّ انتخاب وكيلين للمجلس، هما أشرف ثابت من حزب النور وعبد العليم داود من حزب الوفد.

وفي 2012/6/14 قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وقضت بحله، وأكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي<sup>63</sup>. وقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر في تشرين الأول/أكتوبر 2011 السماح لأعضاء الأحزاب بالترشح على ثلثي مقاعد مجلس الشعب الخاصة بالقائمة والثلث المخصص للمقاعد الفردية. وقد زعم المجلس أن القرار قد تمّ اتخاذه تحت ضغط الأحزاب، بما في ذلك حزب الحرية والعدالة. وقالت المحكمة إن قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة يُعدّ انتهاكاً دستورياً لحق المصريين في المساواة أمام القانون<sup>64</sup>. ويبدو أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تعمد ترك هذه الثغرة في قانون الانتخابات لإسقاط مجلس الشعب المصري وإفشاله، في حال فوز الإسلاميين. فقد أصرّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا، بالرغم من ممارسة بعض البرلمانات السابقة لمهامها حتى نهاية دورتها القانونية، بعدما قُضي بعدم دستوريته. ففي 2012/6/16 قال سامي مهران، رئيس الأمانة العامة لمجلس الشعب، إن الأمانة تلقت خطاباً من محمد حسين طنطاوي، الرئيس الأعلى لمجلس القوات المسلحة المصرية، ينص على حلّ البرلمان، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية

<sup>62</sup> التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، موقع مركز كارتر، انظر: [https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace\\_publications/election\\_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf](https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf)

<sup>63</sup> الأهرام، 2012/6/15.

<sup>64</sup> التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، مركز كارتر.

العليا<sup>65</sup>. كما أعطى المجلس العسكري نفسه سلطة التشريع بعد حل البرلمان، وهي خطوة كان من الواضح أنها ستقيد مرسى وتعرقل برنامجه السياسي<sup>66</sup>.

غير أن الرئيس المنتخب محمد مرسى أصدر في 2012/7/8 قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب المصري للعمل وعقد جلساته وممارسة كل اختصاصاته، ووفقاً للقرار فإن مجلس الشعب لن يكمل مدته القانونية، حيث ستجري انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد، والانتهاء من قانون مجلس الشعب<sup>67</sup>.

وعلى العكس من موقف نواب جماعة الإخوان والسلفيين الذين قرروا حضور جلسات البرلمان بعد قرار مرسى، أعلن عدد من نواب أحزاب ليبرالية ويسارية عدم حضور الجلسة البرلمانية التي كانت مقررة في 2012/7/10، لما قال عنه "احتراماً لإعلاء كلمة القضاء وسيادة دولة القانون"، ومن هؤلاء النواب ممثلون لحزب المصريين الأحرار، وحزب الوفد، والحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، وحزب التحالف الاشتراكي. كما اتهم حزب التجمع قرار الرئيس مرسى بأنه "تحرك استبدادي يعصف بكل ممكنات احترام الدستور والقانون وأحكام القضاء"<sup>68</sup>. وحددت محكمة القضاء الإداري جلسة في 2012/7/10 للنظر في 17 دعوى قضائية تطالب ببطلان قرار الرئيس بعودة مجلس الشعب. وبين مقيمي هذه الدعاوى النائب اليساري أبو العز الحريري والمحامون وائل حمدي، وإبراهيم فكري، والروبي جمعة، وعاصم قنديل، ونبيل غابريال، ومحمد عامر حلمي، وأشرف مصيلحي<sup>69</sup>. وقال سامح عاشور، نقيب المحامين المصريين، ورئيس اتحاد المحامين العرب، "ليس من حق الرئيس إلغاء حكم المحكمة الدستورية". ودعا عاشور القوى المدنية والوطنية ورجال القضاء والقانون في كل مواقعهم، لمواجهة حازمة وحاسمة لرد العدوان "ليس على حكم القضاء فقط، ولا على السلطة القضائية بآثرها، بل على الوطن كله"<sup>70</sup>.

<sup>65</sup> صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2012/6/16.

<sup>66</sup> رويترز، 2012/7/11، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86A09720120711?sp=true>

<sup>67</sup> الأهرام، 2012/7/9.

<sup>68</sup> الشرق الأوسط، 2012/7/10.

<sup>69</sup> الحياة، 2012/7/10.

<sup>70</sup> الشرق الأوسط، 2012/7/10.

كما شددت المحكمة الدستورية العليا أن أحكامها وكافة قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن بحكم القانون، وأن هذه الأحكام ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة. وذكرت المحكمة أن عدداً من ذوي الشأن وأصحاب الصفة أقاموا منازعات تنفيذ أمام المحكمة بشأن قرار الرئيس مرسى، الذي قضى بعودة مجلس الشعب لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته<sup>71</sup>. وبعد يومين من إعلان الرئيس مرسى قضت المحكمة الدستورية المصرية بوقف تنفيذ قرار عودة مجلس الشعب للانعقاد<sup>72</sup>. وأعلن الرئيس مرسى احترامه لحكم "الدستورية"، وقال بيان صادر عن مؤسسة الرئاسة، إن قرار مرسى بعودة المجلس كان يهدف لاحترام حكم المحكمة الدستورية، وأوضح أن "الهدف أيضاً كان في الوقت ذاته اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الحكم، بما يحقق مصلحة الشعب وصالح الوطن، ويحافظ على استمرار سلطات الدولة خاصة مجلس الشعب المنتخب في القيام بمهامه، حتى لا يحدث فراغ في سلطة التشريع والرقابة"<sup>73</sup>. واتهم القيادي في جماعة الإخوان محمود غزلان المجلس العسكري باستخدام المحكمة الدستورية ضد أول رئيس منتخب بشكل حرّ في البلاد وقال إنه صراع غير متكافئ. وحثّ حمدين صباحي على احترام قرار المحكمة الدستورية للمساعدة في "الخروج من الأزمة الحالية"، إلا أن صباحي دعا المجلس العسكري في الوقت نفسه إلى تسليم السلطة التشريعية لجهة منفصلة<sup>74</sup>.

ونتيجة لذلك فإن مجلس الشعب الذي تمّ انتخابه بعد ثورة 25 يناير لم يستمر عملياً سوى خمسة أشهر.

### ب. انتخابات مجلس الشورى المصري 2012:

أجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة 2012/1/29-2012/2/22، حيث تمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يُعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب، وتصدّر التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة المشهد بحصوله على

<sup>71</sup> الشرق الأوسط، 2012/7/10.

<sup>72</sup> الأهرام، 2012/7/11.

<sup>73</sup> الشرق الأوسط، 2012/7/12.

<sup>74</sup> رويترز، 2012/7/11.

105 مقاعد، بنسبة 58.3%، فيما جاء تحالف حزب النور في المركز الثاني بعد حصوله على 46 مقعداً، بنسبة 25%، وجاء حزب الوفد في المركز الثالث بعد حصوله على 14 مقعداً، بنسبة 7.7%<sup>75</sup>؛ كما يوضح الجدول التالي:

**جدول رقم (6): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى المصري 2012**

الحزب	الحرية والعدالة	النور	الوفد	الكتلة المصرية	الحرية	السلام الديمقراطي	المستقلون	المجموع
عدد المقاعد	105	46	14	8	3	1	3	180

عقد مجلس الشورى في 2012/2/28 أولى جلساته بجلسة إجرائية، قام فيها بانتخاب رئيس جديد له ووكيلين، وفاز أحمد فهمي أحمد، مرشح حزب الحرية والعدالة، بمنصب رئيس مجلس الشورى بالتزكية، نظراً لعدم تقدم أي مرشح من نواب المجلس لمنافسة النائب بالترشح أمامه<sup>76</sup>.

وأحالت المحكمة الدستورية في مصر في كانون الثاني/يناير 2013 دعوى حلّ الشورى إلى هيئة المفوضين، لاستكمال تقريرها الذي أوصى ” بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى على غرار ما سبق إصداره في الحكم الصادر في دعوى الطعن على قانون انتخابات مجلس الشعب “. وفي 2013/6/2 قضت المحكمة الدستورية في مصر ببطلان مجلس الشورى، الذي يتولى سلطة التشريع، غير أن المحكمة قررت في منطوق حكمها عدم حلّ مجلس الشورى، بالرغم من بطلانه، لحين انتخاب مجلس النواب<sup>77</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس مرسي كان قد نقل سلطة التشريع إلى مجلس الشورى.

وبعد عزل الرئيس محمد مرسي في 2012/7/3، أصدر الرئيس المعين عدلي منصور في 2012/7/5 حلّ مجلس الشورى<sup>78</sup>. وأقرت لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري، التي كلفها منصور، إلغاء مجلس الشورى، والاكتفاء بدل ذلك بمجلس النواب.

<sup>75</sup> الشروق، 2012/2/25.

<sup>76</sup> صحيفة الوفد، الحيزة، 2012/2/28، انظر: <http://bit.ly/1XTSsip>

<sup>77</sup> بي بي سي، 2013/6/2، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130602\\_egypt\\_constitutional\\_rulings](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130602_egypt_constitutional_rulings)

<sup>78</sup> الجزيرة.نت، 2013/7/5، انظر: <http://bit.ly/1OmXEYH>



## 2. الانتخابات التشريعية 2015:

انتخابات مجلس النواب المصري 2015 هي أول انتخابات تشريعية بعد إقرار دستور 2014، والذي أقر غرفة واحدة للتشريع هي مجلس النواب، وأعطى للرئيس المصري تعيين 5% من عدد النواب. كما حدد الدستور مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالدستور لإجراءات الانتخاب التشريعية. وفي 2014/7/12 تم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، برئاسة المستشار أيمن محمود عباس، وأقرت مشروع قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في 2014/12/16، وأعلنت في 2015/1/29 فتح باب الترشح ابتداء من 2015/2/8، على أن تبدأ العملية الانتخابية في الخارج في 21 و 2015/3/22، وتليها المرحلة الأولى، وتنتهي المرحلة الثانية في 2015/4/27-26، وإذا اقتضت الضرورة إجراء إعادة تنتهي في 2015/5/7.<sup>79</sup>

وفي 2015/3/1 أقرت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار الرئيس المصري بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية، وقررت محكمة القضاء الإداري في 2015/3/3 وقف إجراء الانتخابات، فأصدرت اللجنة العليا قراراً بوقف العملية الانتخابية مع الاحتفاظ بأوراق المرشحين، الذين بلغ عددهم 7,416. وبعد تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، أعلنت اللجنة العليا إعادة البدء بإجراءات الترشح للانتخابات في 2015/9/1، والتي تقام على مرحلتين في الفترة 2015/10/17-2015/12/4.<sup>80</sup> وفي وسط أجواء من الانقسام السياسي الحاد دُعي الناخبون المصريون لاختيار ممثليهم على مرحلتين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2015.

كان البرلمان المصري يتكون من غرفتين هما مجلس الشعب ومجلس الشورى، لكن الدستور المعدل الذي أقر في سنة 2014 نصّ على إلغاء مجلس الشورى وتغيير اسم مجلس الشعب إلى مجلس النواب. ويتألف مجلس النواب من 568 عضواً منتخباً، هم 448 نائباً بالنظام الفردي، و120 نائباً بنظام القوائم المغلقة المطلق.<sup>81</sup> ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في أيّ من النظامين. كم يحق لرئيس الجمهورية أن يعين ما يصل إلى 5% من عدد الأعضاء المنتخبين. وكان قانون الانتخابات في 2011 ينصّ على انتخاب

<sup>79</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، انظر: <https://www.elections.eg>

<sup>80</sup> المرجع نفسه.

<sup>81</sup> نظام القوائم المغلقة المطلقة يعني إما فوز القائمة بكامل مرشحيها أو خسارتها تماماً بكامل مرشحيها.

ثلث مقاعد مجلس الشعب بالنظام الفردي (166 مقعداً)، وثلثي المقاعد بنظام القوائم النسبية (332 مقعداً)، الذي يتيح انضمام عدد من مرشحي القائمة للبرلمان وفقاً لنسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة، كما يتم انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ264، بينما يُعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب. وينص القانون الجديد على تخصيص حصص في القوائم للنساء، والمسيحيين، والعمال، والفلاحين، والشباب، وذوي الإعاقة، والمصريين المقيمين بالخارج. وتبلغ ولاية المجلس خمسة أعوام تحتسب من تاريخ أول انعقاد له. ويجري انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة المجلس القائم<sup>82</sup>.

وعلى الرغم من حملات السلطات المصرية للدفع بأكثر عدد ممكن من الناخبين إلى صناديق الاقتراع، وفرض غرامات مالية على المتخلفين، فقد فشلت في ذلك، وكان خيار المقاطعة، المنظمة أو العفوية، والذي نجح في كشف حجم شعبية سلطة الرئيس السيسي. وقد سجل إقبال ضعيف جداً من المواطنين، وأشار إلى ذلك عمر مروان، المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، الذي قال إن لجان التصويت بمحافظة المرحلة الأولى من الانتخابات شهدت إقبالاً ضعيفاً في الساعات الأولى من بدء العملية الانتخابية، حيث صرح بأن النسبة وصلت إلى 1%<sup>83</sup>. كما عرض التلفزيون الرسمي المصري صوراً لمراكز الاقتراع، وهي شبه خالية من الناخبين، وذلك على الرغم من منح الحكومة الموظفين في مؤسساتها إجازة نصف يوم لتشجيعهم على التصويت. ولفت مراسل قناة الـبي بي سي (BBC) في القاهرة النظر إلى ضعف مشاركة الشباب الذين ينتمون إلى الجيل المشارك في ثورة 25 يناير<sup>84</sup>. كما أشار تقرير شبكة الإعلام العربية "محيط" إلى ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات، وإلى غياب النخب والكوادر السياسية عن البرلمان، وإلى اختفاء بعض الأحزاب العريقة

<sup>82</sup> موقع هافينغتون بوست عربي، 2015/10/16، انظر:

[http://www.huffpostarabi.com/2015/10/16/story\\_n\\_8312372.html](http://www.huffpostarabi.com/2015/10/16/story_n_8312372.html)

وانظر أيضاً نص دستور 2014، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، انظر:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/constt%202014.pdf>

<sup>83</sup> موقع العربية نت، 2015/10/18، انظر: <http://bit.ly/1S3tKmN>؛ وانظر: صحيفة العربي الجديد، لندن،

2015/10/19، في: <http://bit.ly/1jwDHQW>؛ والوطن الإلكترونية، 2015/12/1، انظر:

<http://www.elwatannews.com/news/details/848460>

<sup>84</sup> بي بي سي، 2015/10/19، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018\\_egypt\\_elections\\_second\\_day](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151018_egypt_elections_second_day)

وضعف مشاركة أحزاب أخرى<sup>85</sup>، حيث عمد الانقلاب إلى إقصاء التيارات الإسلامية والقوى الثورية المعادية للانقلاب عن المشهد الانتخابي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مركز كارتر، الذي شارك في مراقبة الانتخابات التشريعية 2011-2012، أعلن أنه قد أغلق مكتبه الميداني في مصر، وأنه لن يرسل بعثة متابعة لتقييم انتخابات مصر البرلمانية 2015. ويعكس هذا القرار تقييم مركز كارتر بأن:

البيئة السياسية مستقطبة استقطاباً حاداً، وأن الفضاء السياسي قد ضاق بالنسبة للأحزاب السياسية المصرية، والمجتمع المدني، والإعلام. ونتيجة لذلك، ليس من المرجح أن تقدم الانتخابات المقبلة تحولاً ديموقراطياً حقيقياً في مصر. ويواجه كلاً من المجتمع المدني المصري والمنظمات الدولية بيئة مقيدة بشكل متزايد تعيق قدرتها على إجراء متابعة ذات مصداقية للانتخابات.

وقال رئيس المركز جيمي كارتر إن ”البيئة الحالية في مصر لا تساعد على الانتخابات الديموقراطية الحقيقية والمشاركة المدنية. وأتمنى أن تعكس السلطات المصرية الخطوات الأخيرة التي تحد من حقوق التجمع وتكوين الجمعيات وتقييد عمليات مجموعات المجتمع المدني المصري“. وحثّ مركز كارتر السلطات المصرية على ”اتخاذ خطوات لضمان الحماية الكاملة لحقوق المصريين الديموقراطية الأساسية، بما في ذلك الحق في المشاركة في الشؤون السياسية والحريات الأساسية لتكوين الجمعيات، والتجمع، والتعبير“. كما أشار مركز كارتر إلى أن البيئة السياسية المصرية تتميز ب”تضييق شديد للفضاء السياسي والاستقطاب الحاد. فقد كان هناك قمع للمخالفين، ومجموعات المعارضة، والصحفيين الناقدين وقيود مشددة على الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات“. كما أعرب المركز عن قلقه ب”شكل خاص الاعتقالات الجماعية لمؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، وإقرار ما يسمى بقانون التظاهر“<sup>86</sup>.

<sup>85</sup> قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2015، شبكة الإعلام العربي - محيط، 2015/11/28، انظر: <http://bit.ly/1ttGSxR>

للمزيد انظر: مقارنة بين طوابير انتخابات برلمان 2011 و2015، موقع مصر بالعربية، 2015/10/18، وانظر: <http://bit.ly/1ttH0xh>

<sup>86</sup> موقع مركز كارتر، 2015/10/15، انظر:

<http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/pr/egypt-101514-arabic.pdf>

كما شهدت الانتخابات اتهامات عدّة بانتشار الرشوة الانتخابية خلال إجرائها، حيث أشار أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة إكرام بدر الدين إلى انتشار ظاهرة شراء الأصوات، وأوضح أن تفوق الأحزاب السياسية وتقدمها مقارنة بالمرشحين المستقلين على المقاعد الفردية يعود لشراء الأحزاب واستقطاب مرشحين. كما أشار بدر الدين إلى انتشار "رأس المال السياسي"، حيث إن "الفائز هو الأكثر ثراءً وإنفاقاً على العملية الانتخابية والأكثر قدرة على شراء الأصوات".<sup>87</sup> واتفق محمود نفاذي، رئيس شعبة المحررين البرلمانين، مع بدر الدين في زيادة الرشاوى بشكل كبير. وذكر نفاذي أن "شراء الأحزاب مرشحين من نواب سابقين عن الحزب الوطني المنحل"، وقال إن من بين تلك الأحزاب المصريين الأحرار، والوفد، ومستقبل وطن. وأوضح نفاذي أن نجيب ساويرس، مؤسس المصريين الأحرار، يريد أن يبين للناس أن حزبه رقم واحد في مصر وهو ما دفعه إلى صرف ما يزيد عن مليار جنيه مصري (نحو 255 مليون دولار) في العملية الانتخابية<sup>87</sup>. كما اتهم رئيس غرفة عمليات حزب الوفد لمتابعة الانتخابات ممدوح رياض حزب المصريين الأحرار بـ "دفع رشاوى انتخابية". كما رصد مرصد الانتخابات البرلمانية التابع لمؤسسة "ماعت" للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تقديم رشاوى مالية وعينية للناخبين. وقال النائب في مجلس النواب المصري مدحت الشريف إن الرشاوى قد تكون السبب في نجاح بعض النواب، وشدد على أن الرشوة الانتخابية كانت أكثر تأثيراً، وأشار إلى رؤيته "سماسرة لبعض المرشحين يقدمون الرشاوى"<sup>88</sup>.

فازت قائمة "في حب مصر"، المؤيدة للرئيس السيسي، والتي تضم أحزاب المصريين الأحرار والوفد ومستقبل وطن، بـ 120 مقعداً، هي إجمالي المقاعد المخصصة للقوائم. فيما فاز المستقلون بالعدد الأكبر من المقاعد المخصصة للفردية، والبالغ عددها 448 مقعداً<sup>89</sup>. وأصدر الرئيس السيسي في 2015/12/31 قراراً جمهورياً بتعيين 28 عضواً بمجلس النواب<sup>90</sup>. وتصدر الانتخابات حزب المصريين الأحرار، إذ حصد 65 مقعداً، موزعة على القوائم والفردية. وحلّ حزب مستقبل الوطن، الذي يترأسه محمد بدران، في

<sup>87</sup> قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2015، شبكة محيط، 2015/11/28.

<sup>88</sup> التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر 2015، موقع مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 2015/12/15، انظر: <http://www.maatpeace.org/node/4468> وانظر أيضاً موقع المونيتور، 2015/12/17، في:

<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/12/egypt-parliament-elections-bribe-candidates.html#>

<sup>89</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات المصرية، انظر: <https://www.elections.eg>

<sup>90</sup> اليوم السابع، 2015/12/31، انظر: <http://bit.ly/1UQec7P>

المركز الثاني، بعد حصوله على 50 مقعداً، فيما أعلن حزب الوفد حصوله على 45 مقعداً. وحصل حماة الوطن على 17 مقعداً، والشعب الجمهوري على 13 مقعداً، والنور على 12 مقعداً، والمؤتمر على 12 مقعداً، والمحافظين على 6 مقاعد، و5 مقاعد لكل من حزب الحركة الوطنية والسلام الديموقراطي، و4 لكل من المصري الديموقراطي والحرية، و3 لكل من مصر بلدي ومصر الحديثة، ومقعد واحد لكل من التجمع وحزب الإصلاح والتنمية<sup>91</sup>.

## ثالثاً: الانتخابات الرئاسية:

### 1. الانتخابات الرئاسية 2012:

تعدّ انتخابات الرئاسة المصرية لسنة 2012 ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. أقيمت الجولة الأولى منها في يومي 23-24/5/2012، ولم يستطع أيّ من المرشحين الـ 13 حسم المعركة لصالحه، وجرّت جولة الإعادة يومي 16-17/6/2012 بين محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، وأحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفي 24/6/2012 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، فوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48.27%<sup>92</sup>.

وفتحت تعديلات دستور 2011 الطريق لانتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية. وتمّ تعديل ثمان مواد من دستور 1971، هي: 75، و76، و77، و88، و93، و139، و148، و189، وإلغاء المادة 179. ومن بين التعديلات الدستورية أن تكون مدة الرئاسة أربعة أعوام لا تتكرر إلا مرة واحدة. كما خففت التعديلات من الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب الرئاسة، فبات من السهل على المرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة التقدم لانتخابات الرئاسة. كما تضع التعديلات العملية الانتخابية تحت إشراف قضائي كامل، مستبعدة بذلك وزارة الداخلية، التي كانت متهمّة بتجبيشها لصالح الحزب

<sup>91</sup> اليوم السابع، 2015/12/3، انظر: <http://bit.ly/1tjycKp>

<sup>92</sup> الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: <http://pres2012.elections.eg/round2-results>

الوطني. كما نصت التعديلات على أن ألا يقل عمر المرشح عن أربعين عاماً، وأن يكون مصرياً من أبوين مصريين، ومنعت من يملك جنسية أخرى هو أو أحد والديه أو متزوج من أجنبية حقّ الترشح للمنصب<sup>93</sup>.

أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسة المستشار فاروق سلطان الجدول الزمني الذي وضعت اللجنة لإجراء العملية الانتخابية، حيث تبدأ في 2012/3/8، مع فتح باب الترشح، وتنتهي في 2012/6/21، مع إعلان النتيجة النهائية<sup>94</sup>. وتقدم للانتخابات 23 مرشحاً، غير أن لجنة الانتخابات استبعدت عشرة مرشحين استبعاداً نهائياً لأسباب مختلفة<sup>95</sup>.

#### جدول رقم (7): قائمة بالمرشحين المستبعدين مع ذكر أسباب الاستبعاد

المرشح	الانتماء	أسباب الاستبعاد
إبراهيم الغريب	مستقل	• رصيده لا يبلغ النصاب القانوني • حصوله على الجنسية الأمريكية
أحمد عوض الصعيدي	حزب مصر القومي	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب
أشرف بارومة	حزب مصر الكنانة	تهرب من أداء الخدمة العسكرية
أيمن نور	حزب غد الثورة	لم يحصل على حكم من محكمة الجنايات برد الاعتبار في قضية تزوير توكيلات حزب الغد
حازم صلاح أبو إسماعيل	مستقل	حصول والدته على الجنسية الأمريكية
حسام خيرت	حزب مصر العربي الاشتراكي	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب
خيرت الشاطر	مستقل	صدور العفو عن عقوباته التكميلية لا يكفي ليمارس حقّ الترشح والانتخاب
عمر سليمان	مستقل	توكيلات محافظة أقل من المطلوب
ممدوح قطب	حزب الحضارة	انسحاب أعضاء البرلمان عن الحزب
مرتضى منصور	حزب مصر القومي	وجود نزاع قانوني على رئاسة الحزب

<sup>93</sup> الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات - مصر، نصوص تعديلات دستور 2011، انظر:

<https://referendum2011.elections.eg/constitutional-amendments/2011-03-11-22-19-08.html>

<sup>94</sup> بوابة الأهرام، 2012/2/29، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/178398.aspx>

<sup>95</sup> الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: <http://pres2012.elections.eg>

كما استبعدت لجنة الانتخابات المرشح أحمد شفيق بموجب قانون العزل السياسي الذي صدّق عليه المجلس العسكري في 2012/4/24، غير أنها أعادته بعد يومين، بعد أن طعن أمام اللجنة على القانون مستنداً إلى أن القانون الجديد غير دستوري.

ومن الأمور اللافتة للنظر في سباق الرئاسة في مصر كان تراجع جماعة الإخوان المسلمون عن قرارها السابق بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع في 2012/3/31 ترشيح نائبه خيرت الشاطر، وذلك بالاتفاق مع حزب الحرية والعدالة. كما قررت ترشيح محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، وذلك لاحتمال وجود معوقات قانونية تمنع ترشح الشاطر. وهو ما حصل بالفعل، حيث استبعدت لجنة الانتخابات الشاطر.

وضعت الكثير من استطلاعات الرأي المصرية عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح في صدارة المرشحين، ولكنها أشارت إلى تقدم متسارع في شعبية محمد مرسى وأحمد شفيق بمرور الوقت<sup>96</sup>. غير أن نتائج الجولة الأولى أثبتت عدم دقة استطلاعات الرأي، حيث جاء موسى في المركز الخامس، بينما حاز مرسى على أعلى نسبة تصويت ليخوض مع شفيق جولة الإعادة.

#### جدول رقم (8): نسبة المشاركة في الجولة الأولى<sup>97</sup>

50,996,746	عدد الناخبين المسجلين
23,672,236	إجمالي عدد الأصوات
23,265,516	الأصوات الصحيحة
406,720	الأصوات الباطلة
46.4	نسبة المشاركة (%)

<sup>96</sup> للمزيد راجع: بوابة الأهرام، 2014/4/1، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/191882.aspx>

والمصري اليوم، 2012/4/14، انظر: <http://gate.ahram.org.eg/News/191882.aspx>

<sup>97</sup> الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: <http://pres2012.elections.eg>

جدول رقم (9): نتائج الجولة الأولى<sup>98</sup>

المرشح	الحزب	الأصوات	النسبة (%)
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	5,764,952	24.8
أحمد شفيق	مستقل	5,505,327	23.66
حمدين صباحي	مستقل	4,820,273	20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	مستقل	4,065,239	17.47
عمرو موسى	مستقل	2,588,850	11.13
محمد سليم العوا	مستقل	235,374	1.01
خالد علي	مستقل	134,056	0.58
أبو العز الحريري	حزب التحالف الشعبي الاشتراكي	40,090	0.17
هشام البسطويسى	حزب التجمع	29,189	0.13
محمود حسام	مستقل	23,992	0.1
محمد فوزي عيسى	حزب الجيل الديمقراطي	23,889	0.1
حسام خير الله	حزب السلام الديمقراطي	22,036	0.09
عبد الله الأشعل	حزب الأصالة	12,249	0.05

وجرت جولة الإعادة في 16-17/6/2012 بين الفائز بالمركز الأول محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، والفائز بالمركز الثاني أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفي 24/6/2012 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، فوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48.27%<sup>99</sup>.

<sup>98</sup> المرجع نفسه.

<sup>99</sup> المرجع نفسه.



جدول رقم (10): نسبة المشاركة في الجولة الثانية<sup>100</sup>

عدد الناخبين المسجلين	إجمالي عدد الأصوات	الأصوات الصحيحة	الأصوات الباطلة	نسبة المشاركة (%)
50,958,794	26,420,763	25,577,511	843,252	51.85

جدول رقم (11): نتائج الجولة الثانية<sup>101</sup>

المرشح	الحزب	الأصوات	النسبة (%)
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	13,230,131	51.73
أحمد شفيق	مستقل	12,347,380	48.27

كان إقبال المصريين كبيراً وواسعاً على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2012، على أمل إنهاء المرحلة الانتقالية. وقد جاءت نتائج الجولة الأولى للانتخابات مفاجئة للبعض، والتي أفضت إلى وصول محمد مرسي وأحمد شفيق إلى جولة الإعادة. وخلال جولة الإعادة، والتي شهدت استقطاباً قوياً بين القوى المؤيدة للثورة، والتي التفت حول المرشح مرسي، ورأت فيه مرشحاً لقوى الثورة، وبين فلول النظام السابق، والمتضررين من الثورة، والدولة العميقة، الذين التفوا حول آخر رئيس وزراء في عهد مبارك المرشح شفيق.

## 2. الانتخابات الرئاسية 2014:

بأغلبية ساحقة حسم وزير الدفاع المصري المستقيل عبد الفتاح السيسي نتيجة السباق الرئاسي الذي خاضه مع زعيم التيار الشعبي حمدين صباحي، وذلك بعد أقل من سنة على الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب وسجنه. وحصل السيسي على 96.9% من الأصوات مقابل 3.1% لصباحي. جاءت هذه الانتخابات بعد نحو عامين من انتخابات رئاسية مصرية كانت أشبه بعرس ديموقراطي طال انتظاره. فبعد انتخابات أقرب إلى الاستفتاء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، جمعت الانتخابات الرئاسية 2012 بين 13 مرشحاً، ناهيك عن العشرات ممن لم يكملوا سباق الترشح لسبب أو لآخر، وكانت الأجواء تنافسية حقاً، حيث امتلك خمسة من المرشحين حظوظاً حقيقية في الفوز، وانتهى الأمر إلى جولة إعادة حاسمة خاضها مرسي متصدراً السباق وحسمت بفارق

<sup>100</sup> المرجع نفسه.

<sup>101</sup> المرجع نفسه.

بسيط من الأصوات. لكن الحال يختلف كثيراً عن انتخابات الرئاسة 2014، والتي تجري بعد تطورات يراها مصريون مؤامرة وانقلاباً أطاح برئيس منتخب، ويراها مصريون آخرون ثورة على ما يصفونه بحكم جماعة الإخوان المسلمين<sup>102</sup>.

وكانت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية قد أعلنت الفترة 2014/5/18-15 (تمّ مدّها حتى يوم 2014/5/19) لاقتراع المصريين في الخارج، ويومي 2014/5/27-26 (تمّ مدّها حتى 2014/5/28) لإجراء الانتخابات في الداخل.

وكان لافتاً للنظر نسبة مقاطعة الانتخابات، حيث دعى التحالف الوطني لدعم الشرعية لمقاطعتها، كما انضم حزب مصر القوية وحركات شبابية في مقدمتها حركة 6 أبريل للقوى الداعية للمقاطعة. في حين رفض ياسر برهامي دعاوى المقاطعة وحذر أنها ستدخل البلاد في نفق مظلم. وبعد انتهاء الانتخابات قال حمدان صباحي "إن الأرقام المعلنة لنسب المشاركة في الانتخابات ليس لها مصداقية أو صدقية"<sup>103</sup>. وتحدثت تقارير صحفية عن ضعف الإقبال خلال الأيام الثلاثة للانتخابات، فذكرت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times أن الإقبال مخيب لآمال أنصار السيسي في منحه شرعية جديدة. أما صحيفة التليجراف The Telegraph البريطانية فقد ورد في تقرير لها أن تمديد التصويت بالانتخابات جاء بعد أن "أخرج" انخفاض نسبة المشاركة أنصار السيسي، وأن ما شهدته اللجان كان أقل من التوقع، والذي يعكس نجاح المقاطعة التي دعت إليها جماعة الإخوان والقوى السياسية<sup>104</sup>.

وشكل عزوف الشباب المصري عن التصويت في الانتخابات الرئاسية عاملاً رئيسياً في ضعف المشاركة، مما يطرح تساؤلات عديدة حول أسباب عزوفهم عن المشاركة وموقف الملايين منهم الذين قيل إنهم نزلوا للشوارع في 2013/6/30. فقد اقتصرت المشاركة في أغلبها على كبار السن والنساء، بينما كان حضور الشباب "غاية في الضعف"، مقارنة مع الاستحقاقات الانتخابية التي أعقبت ثورة 25 يناير. وفي تعليقه على ضعف مشاركة الشباب بالانتخابات، قال محمد عبد الله، مسؤول "العمل الجماهيري" في حركة 6 أبريل، "إن غياب ثقة الشباب في السلطة الحالية وراء عزوفهم عن المشاركة، حيث يرون أن

<sup>102</sup> الجزيرة.نت، 2014/5/20، انظر: <http://bit.ly/1WMigMD>

<sup>103</sup> الجزيرة.نت، 2014/5/30، انظر: <http://bit.ly/1VWGAKH>

<sup>104</sup> الوطن الإلكتروني، 2014/5/28، انظر: <http://www.elwatannews.com/news/details/492514>

ثورة يناير سرقت منهم ولم يتحقق أي هدف من أهدافها". ويرجع أستاذ لعلم الاجتماع السياسي بجامعة حلوان عزوف الشباب عن المشاركة في تلك الانتخابات إلى أن شرائح عدة من الشعب قررت عدم المشاركة فيها "لشعورهم أن نتائجها محسومة ومعلومة مسبقاً، بل قد تكون مجهزة ومرتبطة.. وكان في طليعة هذه الشرائح طلاب الجامعات الذين شكلوا فصيلاً معارضاً طوال العام الماضي [2013]"<sup>105</sup>.

وجرت الانتخابات الرئاسية المصرية في 26-28/5/2014 بين المرشحين عبد الفتاح السيسي، وحمدين صباحي، وفي 3/6/2014 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتيجة، بفوز السيسي بعد حصوله على نسبة 96.9% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل صباحي على نسبة 3.1%<sup>106</sup>. وأكد المرصد العربي للحقوق والحريات أن سلطات الدولة المصرية تدخلت في العملية الانتخابية الرئاسية لتحسين نسبة الإقبال الضعيفة، ولمساعدة مرشح محدد، عبر التهديد الرسمي، أو غير الرسمي بغرامات انتخابية، أو تحويل المواطنين للنيابة العامة، وتمديد فترات التصويت ليوم ثالث. وذكر المرصد أن حملة السيسي قدمت "رشاوى انتخابية للمواطنين، سواء بشكل مادي أو وعود مستقبلية، تراوحت من رحلات العمرة المجانية، إلى الأموال بقيمة صوت وصلت لمئة جنيه (نحو 14 دولار)<sup>107</sup>، والوجبات الغذائية المجانية في القرى والمراكز". وبين المرصد أن من ضمن الانتهاكات "إرهاب وتهديد المواطنين في المنازل والشوارع، لإجبارهم على التصويت بشكل قسري أو لفظي"، و"إجبار عمال الشركات العامة والخاصة على التصويت"، بالإضافة إلى "استخدام الدعاية الدينية عبر المساجد أو المشايخ والقساوسة". وأشار المرصد إلى "رصد عمليات تصويت جماعي لكتل مؤيدة للسيسي تمّ تجميعهم في أتوبيست وتصويتهم بدون بطاقات شخصية وبدون غمس للحبر الفسفوري"، لافتاً النظر إلى "عمليات تسويد البطاقات بعد إغلاق اللجان بشكل خطير يهدد مصداقية نسبة الحضور، وأرقام المشاركة المثبتة في محاضر اللجان الفرعية داخل اللجان". وأكد المرصد أنه "رصد وجود مندوبين للسيسي هم عبارة عن ضباط بالقوات المسلحة"<sup>108</sup>.

<sup>105</sup> الجزيرة.نت، 2014/5/28، انظر: <http://bit.ly/1UrS7ka>

<sup>106</sup> الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 - مصر، انظر: <http://pres2012.elections.eg/round2-results>

<sup>107</sup> معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في 2014/5/28 يساوي 0.13960.

<sup>108</sup> موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان - بريطانيا، 2014/5/28، انظر: <http://bit.ly/1Pqysvd>

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch إن انتخابات الرئاسة في مصر جاءت في وقت تشهد فيه البلاد حملة من القمع المشدد على مدار أكثر من عشرة أشهر، أدت إلى مناخ قمعي يقوض نزاهة الانتخابات. وقالت سارة ليا ويتسن Sarah Leah Whitson، المديرة التنفيذية للمنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن الاعتقالات الجماعية لآلاف المعارضين السياسيين أدت إلى إغلاق المجال السياسي وتجريد الانتخابات من معناها الحقيقي. وأضافت المنظمة، في بيان لها، أن الانتخابات الرئاسية لا يمكن أن تخفي القمع الغاشم لأنشطة المعارضة السلمية في الوقت الحالي، وأشارت إلى أن السلطات الحالية تحتجز آلاف المعارضين من الإسلاميين والعلمانيين، لمجرد ممارستهم الحق السلمي في حرية التعبير، والتجمع السلمي<sup>109</sup>. كما ذكر تقرير لـ "المرصد المصري للحقوق والحريات" بعنوان "انتخابات في ظلّ الاعتقال والتعذيب" أن انتخابات الرئاسة 2014 جاءت بنكته الاعتقال والتعذيب، حيث إن أعداد المعتقلين تخطت 130 معتقلاً خلال فترة الانتخابات، بالإضافة إلى عمليات التعذيب التي طالت صحفيين إعلاميين. واستنكر التقرير حالات القتل التي قام بها رجال الشرطة والجيش بحق بعض المواطنين دون أي سبب أو جريمة حقيقية تستدعي قيامهم بذلك. وكشف "التقرير" عن مدى ما تمت ممارسته ضدّ المقاطعين للعملية الانتخابية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المصري، وعمليات طمس الحقائق، وتكميم الأفواه، وكبت الحريات، التي تمارسها السلطات ضدّ الشعب المصري، وخصوصاً الشباب الذي رفض المشاركة في العملية الانتخابية، لعلمه المسبق بأن نتائجها محسومة لصالح السيسي. وأكد تقرير المرصد المصري أن ما تشهده مصر يمثل طعنة في مسار التحول الديمقراطي، ومحاولة للقضاء التام على مبادئ ثورة يناير والتي تتمثل في الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية<sup>110</sup>.

<sup>109</sup> بي بي سي، 2014/5/29، انظر:

[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140528\\_egypt\\_poll\\_closing](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140528_egypt_poll_closing)

<sup>110</sup> موقع الائتلاف العالمي للحريات والحقوق، 2014/5/30، انظر:

<http://icfr.info/old/ar/article.php?id=581>

جدول رقم (12): نسبة المشاركة في انتخابات 2014<sup>111</sup>

نسبة المشاركة (%)	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة	إجمالي عدد الأصوات	عدد الناخبين المسجلين
47.45	1,040,608	24,537,615	25,578,223	50,909,306

جدول رقم (13): نتائج الجولة الثانية<sup>112</sup>

النسبة (%)	الأصوات	الحزب	المرشح
96.9	23,780,104	مستقل	عبد الفتاح السيسي
3.1	757,511	مستقل	حمدين صباحي

3. مقارنة بين الانتخابات الرئاسية 2012 و2014:

ذكرت صحيفة واشنطن بوست Washington Post، في تقرير لها، أن انتخابات 2014 تبتعد جذرياً عن أول سباق انتخابي ديموقراطي في سنة 2012<sup>113</sup>، وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز الفروق بين انتخابات الرئاسة المصرية سنة 2012 وانتخابات 2014<sup>114</sup>:

- عدد المشاركين وتنوعهم وخلفياتهم وبرامجهم، والحريات المتاحة لهم وللناخبين على حدّ سواء. وعلى الرغم من عدم تغيير شروط الترشح التي مكّنت 13 شخصية من خوض انتخابات 2012، فقائمة مرشحي 2014 ضمت اسمين فقط.
- قاطعت قوى وأحزاب سياسية انتخابات 2014، منها: حركة شباب 6 أبريل، وحزب مصر القوية، والتحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب بأحزابه وائتلافاته ومؤيديه، وهي الفئات التي كان لها حضور قوي في انتخابات 2012 بمرشحين وناخبين.

<sup>111</sup> الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012 – مصر، انظر: <http://pres2012.elections.eg>

<sup>112</sup> المرجع نفسه.

<sup>113</sup> The Washington Post newspaper, 30/4/2014, [https://www.washingtonpost.com/world/middle\\_east/meet-hamdeen-sabbahi-egypts-underdog-presidential-candidate/2014/04/29/839d3d8a-08c2-4242-a55d-8c764f4296bf\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/meet-hamdeen-sabbahi-egypts-underdog-presidential-candidate/2014/04/29/839d3d8a-08c2-4242-a55d-8c764f4296bf_story.html)

<sup>114</sup> الجزيرة.نت، 2014/5/20.

- حظي السيسي بدعم قوي من المؤسسة العسكرية التي انتمى إليها لفترة طويلة ودعم مؤسسات الدولة، أما مرسى فلم تدعمه أي مؤسسة رسمية في 2012، بل أسهم بعضها في إسقاطه.
- السيسي مدعوم أيضاً من قبل إعلاميين كثر احتفلوا بترشحه للانتخابات وروجوا لحملة، وهم ذاتهم شنوا خلال انتخابات 2012 حملة تشويه ضد مرسى استمرت حتى عزله.
- رفعت اللجنة القانونية برئاسة الجمهورية السقف المالي لدعاية انتخابات 2014 إلى عشرين مليون جنيه (نحو 2.85 مليون دولار) في الجولة الأولى وخمسة ملايين (نحو 0.7121 مليون دولار)<sup>115</sup> في الإعادة، بينما كان السقف المالي في انتخابات 2012 عشرة ملايين (نحو 1.65 مليون دولار) ومليونين (نحو 0.325 مليون دولار)<sup>116</sup>، على التوالي.
- عقدت انتخابات 2014 في مناخ أمني وحقوقى يتسم بالاضطراب، عكس أجواء الحرية والاستقرار النسبي في انتخابات 2012.
- لم ينظم السيسي إلا مؤتمراً انتخابياً واحداً، التقى فيه عبر كاميرات فيديو وشاشات عرض بمواطني أسيوط، بينما شارك مرسى في عدد كبير من المؤتمرات خلال حملته الانتخابية في 2012، ونزل إلى الشارع بين المواطنين.
- تخوف مراقبون من "تكرار الأصوات" في انتخابات 2014، لأن مصريي الخارج أتبح لهم التصويت ببطاقة الرقم القومي أو جواز السفر، دون الحاجة لتسجيل مسبق لبياناتهم ومحل إقامتهم في الخارج، وهو ما أصرت وزارة العدل على رفضه في انتخابات 2012.
- اللجنة العليا لانتخابات 2014 حظرت الإدلاء بأي بيانات وإحصاءات تتعلق بالعملية الانتخابية، أو إعلان النتائج قبل إعلانها بصفة رسمية. وتميزت انتخابات 2012 بإمكانية إعلان المراقبين واللجان الفرعية نتيجة كل لجنة على حدة، ومراقبة أدق للعملية الانتخابية.

<sup>115</sup> معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في 2014/5/1 يساوي 0.14242.

<sup>116</sup> معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في 2012/5/1 يساوي 0.16479.

## خلاصة:

تعددت المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة 25 يناير، حيث أثبت الشعب المصري رغبته في اتخاذ خطوات حقيقية وجادة نحو التحول الديمقراطي، بدأها بالتصويت على دستور، سطر مرحلة جديدة في تاريخ مصر.

كما دخلت مصر مرحلة جديدة من العمل السياسي، التي أتاحت مساحة واسعة من الحرية والممارسة الديمقراطية الحقيقية للأحزاب للتعبير عن نفسها بحرية كاملة، أبرز نتائجها جاءت في الانتخابات التشريعية 2011-2012، لتعكس درجة التحول المجتمعي والتطور الديمقراطي الذي تمر به ثورة 25 يناير. وعكس المشهد الانتخابي إقبالاً غير مسبوق على التصويت، وبمشاركة المصريين في الخارج، وامتاز المشهد بطابعه السلمي، وبسيادة القانون، وحظي بإشادة دولية، رسمية وإعلامية وحقوقية. لتتوج تلك المرحلة بانتخاب أول رئيس مدني لمصر، بنزاهة وشفافية وحرية، بشهادة الكثير من المؤسسات الحقوقية والمدنية.

وبمشهد مختلف تماماً عما سبق، جاء الاستفتاء على الدستور بعد عزل الرئيس مرسي، كما تأخرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتم تأجيلها لأكثر من مرة. ودفعت الأجواء المتحيزة، التي سبقت العملية الانتخابية في مصر، بعض الهيئات الدولية إلى عدم الحضور لمراقبة الانتخابات. فقد جاءت الانتخابات في ظل غياب أغلب الوجوه الحزبية والسياسية المعهودة منذ ثورة يناير، والتي بدأت تختفي تدريجياً من الساحة السياسية بعد عزل الرئيس مرسي. وسيطر على المشهد الانتخابي بعض الرموز الموالية للسلطة، والبعض الآخر من أصحاب النفوذ المالي الموالي لنظام مبارك، بينما شاركت بعض الأحزاب على استحياء بالدفع بعدد من المرشحين، بسبب قانون تنظيم الانتخابات الذي قلص فرص الأحزاب والمرشحين السياسيين في التمثيل في البرلمان. كما بدا عزوف المصريين عن المشاركة في التصويت واضحاً، فقد بدت المقرات الانتخابية خاوية، لذا قررت لجنة انتخابات الرئاسة، مثلاً، مدّ أيام التصويت ليوم واحد. كما جاءت نتائج الانتخابات كنتائج الانتخابات التي سبقت ثورة 25 يناير، مع فارق بالأسماء وبالزمان.

”لقد غاب الناخب المصري عن التصويت في الانتخابات التي تمّ إجراءها بعد عزل مرسي، في حين حضرت الدولة بقوة“، هي عبارة تختصر المشهد الانتخابي في مصر.

فإحجام المصريين عن التصويت له مؤشرات، خصوصاً بعد أن رأى المصريون في العملية الانتخابية أقل من طموحاتهم، وآمالهم التي عقدوها على ثورة 25 يناير، وأقل من التضحيات التي قدّموها لإنجاحها، كما أنه لم يعد هناك ضمانات في حال فوز مرشح من خارج منظومة الدولة العميقة، ألا يتم الانقلاب عليه كما تمّ من قبل.





# Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi

## A Comparative Study

(1)

### Constitutional Changes and the Elections

#### هذا الكتاب

يسلط هذا الكتاب الضوء على تطور العمليتين الدستورية والانتخابية في مصر بعد ثورة 25 يناير. فقد تمّ تعديل الدستور والاستفتاء عليه في ثلاث مناسبات، وتمّ إجراء انتخابات تشريعية في مناسبتين، كما تمّ انتخاب رئيسين للبلاد بالإضافة إلى تعيين رئيس مؤقت خلال سنتين. وسنتعرض خلال سردنا للأحداث لأبرز المحطات، وأبرز الأحداث التي رافقت التطورات السريعة للمشهد المصري خلال أربع سنوات.

كما سنتعرف في هذا الكتاب على الأزمة السياسية والدستورية التي عانت منها مصر جراء الانقلاب على مرسي، وما نتج عن ذلك من تحولات وتطورات سياسية أدخلت البلاد في دوامة الفوضى، حيث أصبح من الصعب توقع عودة العملية السياسية إلى مسارها الطبيعي، في ظل استمرار حالة الإقصاء وإلغاء الآخر، كما باتت العملية الدستورية والانتخابية رهن رغبات وتطلعات سلطة ما بعد الانقلاب.

ISBN 978-9953-572-51-2



9 789953 572512



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

